



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العالي
المركز الجامعي علي كافي تندوف
معهد الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص قانون عام

تحت إشراف الأستاذ

- أ. بنور مختار

إعداد الطالب (ة) :

- بن عمار محمود عبد السلام
- هنيبي فاطمة

لجنة المناقشة

د. ناصيري ربيعية أستاذ محاضر "أ" المركز الجامعي علي كافي تندوف رئيسا

د. بنور مختار أستاذ محاضر "ب" المركز الجامعي علي كافي تندوف مشرفا ومقررا

د. نزيه لحسن أستاذ محاضر "ب" المركز الجامعي علي كافي تندوف مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

ملخص:

تعد الرقمنة الوسيلة الأكثر مساهمة في تقديم التطبيقات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري مثل الامضاء الإلكتروني وتطبيق حفظ البيانات والتجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والرقابة الإلكترونية، وهي آليات ذات كفاءة ومصداقية وهذا من خلال اعتماد برامج تكنولوجيا الاعلام الآلي والاتصال، كما تعد الرقمنة أداة قوية وفعالة في مكافحة الفساد الإداري، لما لها من آثار إيجابية على الشفافية والكفاءة والمساءلة في المؤسسات الحكومية، ومع ذلك، يجب التعامل مع التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في هذا المجال بجدية، من خلال وضع خطط استراتيجية واضحة، والاستثمار في البنية التحتية، وتدريب الموظفين، وتأمين المعلومات.

summary:

Digitization is the most effective means of combating administrative corruption, such as electronic signatures, data storage applications, e-commerce, e-transactions, and e-monitoring. These are efficient and reliable mechanisms, achieved through the adoption of information and communication technology programs. Digitization is also a powerful and effective tool in combating administrative corruption, due to its positive impact on transparency, efficiency, and accountability in government institutions. However, the challenges facing the implementation of digitization in this area must be addressed seriously, through the development of clear strategic plans, investment in infrastructure, employee training, and information security.

الإهداء

إلى من ساندني و له الفضل بعد الله في اتمام
هذا العمل، إلى من كان دائها يحميني، إلى
والدتي التي كان دعائها نبراسا اهتدي به، إلى
زوجتي التي صبرت وشجعت وضحت من أجل
هذه اللحظات، إلى أبنائي الاعزاء، إلى
أساتذتي الكرام الذين رافقوني بعلمهم
وإرشاداتهم وسخروا لي أوقاتهم الثمينة، إلى
الأصدقاء في الدراسة وفي العمل أهدي هذا
الجهد المتواضع، سائلا المولى عز وجل أن
يوفقهم ويوفقتي لما فيه الخير والصلاح مع
حبي وتقديري للجميع.

بن عمار



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى روح أبي
وأمي الطاهرتين تغمدهما الله برحمته الواسعة، إلى
أسرتي الكريمة، زوجي سندي وأولادي عزوتي
الذين كانوا عوناً لي في رحلة العلم، الى اختي أعز
ما أملك وإخوتي حفظهم الله، الى صديقاتي كل
باسمه، أخيراً أهدي هذا العمل لكل طالب يسير
على درب العلم.

" لا تيأس اذا تعثرت فكل نجاح عظيم يحتاج الى

محاولات متكررة "

توماس اديسون.

هنيني فاطمة



كلمة شكر

نحمد الله ونشكره على منحنا الصبر والقوة و
القدرة لإتمام إنجاز هذا العمل، كما نتقدم بالشكر
الجزيل للأستاذ المشرف آ. بنور الذي كان نعم
السند والمرافق لنا بنصائحه وإرشاداته كلما
سألناه معرفة ما بخلها علينا وأعطانا من وقته
الثمين رغم مشاغله الكثيرة ومسؤولياته المتعددة
دون نسيان الأساتذة والدكاترة الكرام، وكل
الطاقم الإداري والبيداغوجي لقسم الحقوق
القانون العام بالمركز الجامعي علي كافي
بتندوف، كما لا يفوتنا التوجه بالشكر الجزيل لكل
من ساندنا من قريب أو بعيد. والحمد لله أولا
وآخرا على نعمه علينا والتي لا تعد ولا تحصى.

بن عمار-هنييني

مقدمة عامة

يعتبر الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي عرفت الجزائر كالعديد من دول العالم في الماضي والحاضر، كما يعتبر تحديا كبيرا للحكومة الرشيدة والتنمية المستدامة، بحيث يعرف بشكل عام بأنه استغلال الموظف العام للسلطة أو المنصب لتحقيق مكاسب شخصية، سواء عبر الرشوة أو المحسوبية أو التلاعب بالموارد العامة أي صورة من صور الفساد العديدة الأخرى، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة في مكافحة الفساد فإن المشكلة مازالت مستمرة في العديد من البلدان بما في ذلك الجزائر مما يؤثر سلبا على الاقتصاد، والتنمية الوطنية ولا يعزز التعاون الاجتماعي، ويؤدي إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة.

إن إحدى أبرز الوسائل التي أصبحت تستخدم بشكل متزايد للحد من الفساد الإداري هي الرقمنة، إذ أن التحول الرقمي يمكن أن يحسن من الكفاءة في القطاع العام ويعزز الشفافية والمساءلة، وبالتالي يساهم بشكل فعال في الحد من الفساد من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وأنظمة الإدارة العامة الرقمية، ويمكنها الحد من التلاعبات البشرية التي قد تحدث في المعاملات الإدارية والمالية المختلفة.

في الجزائر تم إدخال العديد من الإجراءات الرقمية التي تستهدف تحسين الشفافية للحد من الفساد مثل الرقابة الإلكترونية على المشاريع والبرامج الحكومية ونظام الدفع الإلكتروني والتصديق الرقمي، وفي التشريع الجزائري جاء تعزيز الرقمنة في مؤسسات الدولة جزءا من إستراتيجية مكافحة الفساد عبر إلزام الحكومة بتطوير أنظمة رقمية متكاملة في مختلف القطاعات من مؤسسات وإدارات الدولة، يعد مشروع الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي في الإدارة العامة والخاصة من المبادرات التي تهدف إلى تحسين فعالية الخدمة وضمان الشفافية في أداء الوظيفة والمهام الموكلة لها على أحسن وجه، ووفق التشريع المعمول به.

كما يعد التحول الرقمي في الجزائر خطوة محورية ومفصلية نحو بناء إدارة شفافة وأكثر كفاءة في المجال الادارة العمومية، وفي مؤسسات الدولة، ومن خلال تعزيز الأنظمة الرقمية مثل الدفع الإلكتروني، والمعاملات عبر الأنترنت، وتقنيات تتبع المشاريع في كل القطاعات، يمكن تقليص والحد من الفساد بكل أنواعه، والتأكد من أن الأموال العامة تدار بكفاءة اكبر وبأسلوب متطور وآمن، كما يشمل التشريع الجزائري بعض الإصلاحات التي تتعلق بمكافحة الفساد قانون 06-01 الصادر سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الذي يحدد العديد من الإجراءات والنصوص والمواد القانونية لمحاربهه والحد منه في الإدارة العامة والخاصة في كل مفاصل وهياكل الدولة الإدارية.

لكن بالرغم من التقدم في هذا المجال لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الإجراءات والحلول والإستراتيجية بشكل كامل كضعف البنية التحتية الرقمية والمقاومة الشرسة من بعض الفئات لتغيير الانماط التقليدية في العمل الاداري نظرا لما يوفره من بيئة ملائمة وخصبة للفساد.

أهمية الدراسة:

إن الهدف الاسمي من القيام بهذه الدراسة هو التعرف على دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ومدى فعالية وإسهام الادارة الالكترونية في ذلك الجهد المبذول من طرف الدولة المتمثل في الاليات والقوانين والتشريعات لتحقيق تلك الغاية المنشودة وهي مكافحة الفساد الاداري والحد منه كإستراتيجية لا مفر منها للوصول الى ادارة تقوم على الشفافية والمساءلة لبناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكرهان وارتباط وثيق بمشروع الدولة في الاصلاح الإداري وتحسين الحوكمة واعتماد مبدأ الشفافية في التعامل الاداري في كل المؤسسات والادارات العمومية والخاصة في

الجزائر وصولا الى دولة العدل وجعل مبدأ القانون فوق الجميع أساس كل الأنشطة والأعمال الإدارية في كل الإدارات العمومية بمؤسسات الدولة العامة والخاصة.

أهداف الموضوع:

من خلال هذه الدراسة يمكن ان نستخلص مجموعة من العناصر كأهداف منها:

- تعريف الفساد الاداري وأهم اسبابه
- التعرف على مفهوم الفساد الاداري و اشكاله
- توضيح دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والوقوف على مدى مساهمة الرقمنة في الحد وتقليص مظاهر الفساد الاداري وكيف ساهم المشرع الجزائري في ذلك بواسطة سن العديد من النصوص القانونية لمكافحته.
- توضيح دور التشريع الجزائري في مكافحة الفساد الاداري
- استعراض الانظمة والقوانين والهيئات الرقابية ودورها في مكافحة الفساد الاداري
- نسعى أيضا من خلال هذه البحث الى إظهار الدور احدثه إدخال الرقمنة في العمليات الإدارية على مستوى الادارات العمومية وما اضافته من إيجابيات كتحسين وكفاءة وجودة الخدمة العمومية في المرفق العام والذي كان من خلال إدخال التكنولوجيا الرقمية وكيف احدث ذلك تغييرا متواتر وجذريا في الانتقال من نظام تقليدي بطيء ومليء بكل انواع الفساد الذي يقوم على الورق في كل عملياته الادارية مما يجعله ارضا خصبة لكل انواع التجاوزات والخروقات الادارية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية: تتلخص في الميل الشخصي لدراسة الموضوع لأنه يجمع بين ظاهرة الفساد الاداري وآلية الرقمنة والتشريع الجزائري.

أسباب موضوعية: تتعلق بدراسة الرقمنة في الإدارة ومدى انعكاس ذلك على الحد من الفساد الإداري والدور الذي لعبه التشريع الجزائري في ذلك من خلال النصوص التشريعية.

إشكالية الدراسة:

لعبت الرقمنة دورا كبيرا في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في التشريع الجزائري ومنه تتبلور الإشكالية التالي:

- ما مدى نجاعة وفعالية الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في ظل التشريع الجزائري؟

يتولد عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما هو مفهوم الفساد الإداري التعريف الفقهي والتشريعي والقانوني؟
- ما هي مظاهر الفساد الإداري في الجزائر؟
- ما هو مفهوم الرقمنة في الإدارة الجزائرية؟
- كيف ساهمت الرقمنة في الحد من الفساد الإداري في الجزائر وكيف انعكس هذا الدور في تقليصه ومكافحته تشريعيا؟

منهجية البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم وطبيعة الإشكالية المطروحة، فالمنهج الوصفي استخدم لفهم الاطار النظري حيث تطرقنا لوصف مفاهيم الفساد وكذا الرقمنة، أما المنهج التحليلي والذي نلمسه بكثرة في الفصل الثاني فلقد جاء لتفسير وتحليل البيانات واستخلاص النتائج إلى جانب تحليل النصوص القانونية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في

الحد من ظاهرة الفساد الإداري

تمهيد

أصبح الفساد الإداري في الجزائر من أكثر الظواهر الحرجة التي تشغل الأذهان والرأي العام، وتفرض تحديات كبيرة على أداء الإدارة العامة، إذ انعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وثقة المجتمع في مؤسساته العمومية في ظل التطورات الإدارية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الدولة وبرزت الحاجة الى إعادة النظر في مفهوم الفساد الإداري وتحديد أبعاده ومظاهره وأثاره، مما دفع الجهات المختصة الى تبني سلسلة من الآليات والاجراءات الرامية الى الحد منه ومكافحته بكل الطرق والوسائل المتاحة.

ومن هذا المنطلق، لا ينظر إلى الفساد الإداري كمفهوم نظري بحث، بل كواقع متعدد الأبعاد يجمع بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتداخل فيه ما بين السلوكيات الفقهية التي تستوجب الالتزام بمبادئ العدالة والأخلاق، وبين النصوص القانونية التي تحدد معالمه، وتضع العقوبات المناسبة، إضافة إلى موقف المشرع الجزائري الذي اتخذ خطوات حاسمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في كل المجالات والقطاعات الإدارية العامة والخاصة. سيتناول هذا الفصل موضوع الفساد الإداري في الجزائر من خلال مبحثين:

المبحث الاول: الفساد الإداري ومظاهره في الجزائر، المطلب الأول مفهوم الفساد الإداري، الذي سينقسم إلى ثلاثة فروع: (الفرع الاول) التعريف الفقهي للفساد الإداري، مستندا إلى المبادئ الدينية والقيم والأخلاق التي تشجع على النزاهة والعدالة، (الفرع الثاني) التعريف التشريعي للفساد الإداري، عبر مراجعة القوانين والنصوص القانونية التي تهدف إلى تنظيم العمل الإداري ومكافحة الفساد، (الفرع الثالث) التعريف القانوني للفساد الإداري، حيث يتضح جهد الدولة من خلال إنشاء قوانين وإجراءات تهدف إلى تقليل والحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة السرطانية، أما المطلب الثاني: فنترقنا

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

فيه إلى مظاهر الفساد الاداري في الجزائر، (الفرع الاول: الرشوة والمحسوبية، الفرع الثاني: سوء استعمال السلطة، الفرع الثالث: التلاعب في الصفقات العمومية (المرسوم الرئاسي 15-247)

والمبحث الثاني: نتناول فيه ماهية الرقمنة ودورها في اصلاح الادارة العمومية من خلال: المطلب الاول نستعرض فيه مفهوم الرقمنة وتم تقسيمه إلى: (الفرع الأول: تعريف الرقمنة، الفرع الثاني: مراحل تطور الرقمنة، الفرع الثالث: الرقمنة كألية لتحديث الإدارة العمومية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى أهمية الرقمنة في تحسين الأداء الإداري وقد اعتمدنا في تقسيمه إلى: الفرع الأول: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية، الفرع الثاني: الحد من البيروقراطية الإدارية، الفرع الثالث: تحسين كفاءة الخدمة العمومية.

المبحث الأول: الفساد الاداري ومظاهره في الجزائر

يعد الفساد الاداري من ابرز التحديات التي تواجه الادارة في الجزائر، حيث يؤثر سلبا على التنمية والحوكمة الرشيدة، تتعدد مظاهره بين المحسوبية، الرشوة، وسوء إستغلال السلطة، مما يعوق تحقيق الشفافية والكفاءة في مؤسسات الدولة، فما هو مفهوم الفساد الاداري وماهي مظاهره واسبابه في الجزائر؟

المطلب الأول: مفهوم الفساد الاداري:

تعاني كل المجتمعات بما فيها الجزائر من الفساد عامة والفساد الاداري خاصة الذي يعد من أخطر الظواهر السلبية المؤثر بشكل مباشر على كل جهود الدولة التنموية وتعيقها، كما يعد الفساد الاداري من اخطر انواع الفساد لما له من آثار مباشرة على اداء المرافق العمومية وثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ولقد تناول الفقه والقانون والتشريعات افعال الفساد الاداري واتفقوا في تعريفاتهم على صيغة عامة واحدة، تشكل انتهاكا لمبدأ الحياد والنزاهة والشفافية في التعاملات الادارية، وهذا ما سنتناوله كل على حدى كما يلي:

الفرع الاول: التعريف الفقهي للفساد الاداري:

الفساد الإداري هو عندما يقوم الموظف باستغلال مركزه الاداري، وسلطته الوظيفية بمخالفة اللوائح، القوانين، والتعليمات لأجل تحقيق منفعة خاصة أو لأحد أقاربه أو معارفه أو اصدقائه، ويكون هذا الفعل على حساب المصلحة العامة، وحكمه هو التحريم، وقد نهي عنه في القرآن والسنة، قال تعالى: "وإذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد"¹. كما يعتبر الفساد الاداري ايضا في الفقه الاسلامي مظهر من مظاهر الظلم والتعدي على حقوق الناس بالباطل باستخدام العديد من الاساليب اللاأخلاقية والمنافية للقانون كالرشوة، المحسوبية،

¹ سورة البقرة الآية 205

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

التزوير، استخدام سلطة المنصب، خيانة الامانة وتعطيل مصالح الناس، والهدف من وراء كل ذلك هو تحقيق مكاسب ومنافع ذاتية والبرهان على تحريمه وتجريمه ما جاء في القرآن والسنة، ومن ذلك قوله تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"، وهذا نص قرآني صريح في النهي عن الرشوة وأكل مال الناس بالباطل وبدون وجه حق وهو أكبر صور الفساد الاداري¹، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الراشي والمرتشي" [رواه الترمذي]، وهو نص صريح عن تحريم الرشوة وتجريمها وهي من ابرز ممارسات الفساد الاداري.

ونستخلص من الكتاب والسنة أن الفساد الاداري يخالف المقاصد الشرعية والتي تهدف في مدلولها الى حفظ اموال الناس وصيانة حقوقهم وحفظ الدين والنفس والعرض والعقل والحيلولة دون تضييع الحقوق وتقشي الجور والظلم بين البشر مهما كانت انتماءاتهم والوانهم، وهو ايضا إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وقد تعددت تعريفات الفساد الاداري وفق الجهات الأكاديمية والباحثين والهيئات الدولية، فمنهم من يعرفه على انه مجموعة الانحرافات الادارية أو التنظيمية أو مجمل المخالفات التي قد تصدر عن الموظف العام أثناء القيام بمهامه المرتبطة بوظيفته وفق التشريع المعمول به كعدم تحمل المسؤولية أو إفشاء الاسرار المهنية أو مخالفة نظام العمل.

الفرع الثاني: التعريف التشريعي للفساد الاداري

يعتبر الفساد الاداري في التشريع الجزائري من الظواهر التي تؤثر بشكل كبير على سير العمل الاداري، ولهذا أولت السلطات التشريعية في الدولة اهتماما كبير بمعالجة هذه الظاهرة، والحد من منها عبر سن العديد من القوانين. من أهمها:

¹ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تفسير الآية 188 من سورة البقرة .

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

1/ القانون رقم 06-01 يعرف الفساد الاداري على أنه " استغلال الوظيفة أو السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية سواء كانت مالية أو غير مالية، تضر بالمصلحة العامة وتعيق التنمية المستدامة". ويشمل ذلك مجموعة من الافعال مثل الرشوة، المحسوبية، التلاعب بالمال العام، تزوير الوثائق.

2/ القانون رقم 04-13 المتعلق بحماية النزاهة وشفافية الاجراءات العامة، وهو يذكر ان الفساد الاداري يشمل كل سلوك غير قانوني يقوم به موظف حكومي أو مسؤول عام عندما يستغل منصبه للحصول على مكاسب شخصية على حساب الصالح العام، ويشمل مجموعة من التصرفات كالرشوة المحسوبية، تضارب المصالح والاختلاس.¹

الفرع الثالث: التعريف القانوني للفساد الاداري:

يرتكز التعريف القانوني للفساد الاداري على مبادئ الشريعة الاسلامية التي تدعو الى الامانة والعدل في ممارسة المسؤوليات العامة. فكل تصرف إداري ينطوي على استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية يعد خرقا لأحكام الشريعة التي تحث على خدمة الصالح العام ومنع أي تجاوز يمس حقوق الافراد او المال العام. وقد جاء في القرآن الكريم: {إن الله يأمر بالعدل والإحسان}¹، مما يؤكد ضرورة تجسيد قيم العدالة والإحسان في الاداء الاداري، ويرى الفقهاء ان هذا النمط من الانحراف الاخلاقي يستلزم تكريس قيم الورع والنزاهة، وتفعيل دور الضمير الديني في مراقبة السلوك الإداري²

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، ج ر العدد 14، صادرة بتاريخ 8 مارس 2006.

² سورة النحل الآية 90.

³ عبد الفتاح بن زيطة، دور الرقابة البشرية في تعزيز النزاهة الإدارية، مجلة الدراسات القانونية والادارية، 2023، ص18.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

ويشير المفهوم القانوني للفساد الإداري إلى الأفعال والتصرفات التي تشكل انتهاكا للقوانين واللوائح المنظمة للعمل في المؤسسات العامة مثل الرشوة والاختلاس والتلاعب بالصفقات العمومية واستغلال النفوذ³، وقد عرفت التشريعات الجزائرية هذه الجرائم على أنها أفعال تضر بالمصلحة العامة، وتستوجب عقوبات رادعة الهدف من ورائها هو حماية المال العام، وتحقيق الحوكمة الرشيدة⁴. وتؤكد الدراسات الحديثة على أهمية تحديث النصوص القانونية وسد الثغرات التي قد يستغلها الفاسدون للإفلات من المتابعة والمساءلة⁵.

من خلال كل هذه التعريفات الفقهية والقانونية والتشريعية للفساد الإداري نستخلص أنه يوجد إجماع وتقارب وجهات النظر بين كل العلماء والمفكرين حول ما مفاده أن الفساد الإداري ظاهرة خطيرة ومجرمة وغير أخلاقية وهي بمثابة السرطان الذي ينخر جسد الدول والمجتمعات وأحد أهم الأسباب في زوال مختلف الحضارات التي عرفتها البشرية عبر كل الأزمنة والحقب التاريخية، فمن الفقهاء من عرفه على أنه: "ذلك السلوك الإنساني الذي يدل على الانحراف في الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة و ممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العامة لتحقيق مصلحة عامة أو معنوية تتعارض مع المصلحة بصرف النظر عن جسامه ودرجة هذا السلوك"¹. نستخلص أيضا من خلال ما سبق أن المشرع الجزائري لم يخصص للفساد الإداري تعريفا محدد بل اقتصر على تعداد مختلف صورته وأشكاله مثل جريمة الرشوة و أحكامها القانونية وجريمة اختلاس الممتلكات والاضرار بها، وكذلك جريمة التستر على مختلف جرائم الفساد والجرائم

¹ مجلة القانون المعاصر، العدد 15، 2006، ص 92-95.

² م صالح، الفساد الإداري وأثاره على التنمية، الجزائر: دار النشر الجامعي، 2015، ص 48.

³ أ ججوري، الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب والانعكاسات والحلول البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (9)، 2022، ص 101-115.

⁴ رانية هدار، دور الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، 2016، ص 240.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

المرتبطة أو المتعلقة بالصفقات العمومية وما ينتج عنها من مخالفات قد ترقى الى جرائم يعاقب عليها القانون حسب التشريع المعمول به²، أيضا عرف الفساد في وثيقة مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم والتي تم إصدارها من طرف شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم في مكتب السياسات الإنمائية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة على أن الفساد الإداري هو: "إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة العامة الخاصة وأوضحت الوثيقة أن حصول الإساءة قد يكون طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو الاختلاس والمحسوبية.³

المطلب الثاني: مظاهر الفساد الإداري في الجزائر

يعتبر الفساد الإداري من أكبر وأبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات العامة أو الخاصة على حد سواء ولما له من تأثير سلبي مباشر على نوع الاداء وجودة الخدمات المقدمة للمجتمع.

وتتنوع مظاهر الفساد بين الرشوة والمحسوبية والمحاباة وسوء استعمال السلطة والنفوذ وبالتالي انتهاك القوانين والنظم المعمول بها كالصفقات العمومية.

الفرع الأول: الرشوة والمحسوبية

تعتبر الرشوة والمحسوبية من أخطر مظاهر الفساد الإداري في الجزائر، إذ تؤثران سلبا على مجهودات وخطط الدولة في كل مجالات التنمية وتفوض العدالة الاجتماعية مما يفتح الطريق أمام الفوضى الاقتصادية مع غياب الثقة الشعبية في الحكومة في مختلف مفاصل ودواليب الدولة، وتعرف الرشوة في القانون الجزائري بأنها جريمة يتورط فيها موظف عمومي بطلب أو قبول مزية غير مستحقة مقابل أداء عمل أو الامتناع عنه، مما يخل بنزاهة الوظيفة العامة، ولمكافحة هذه الظاهرة أصدر المشرع الجزائري القانون

¹ المادة 02 من القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

² أبحاث الملتقى الدولي العلمي السابع: الفساد الإداري والمالي ... المشكلة وسبل العلاج، جامعة 20 أوت 1955 بسكرة، يومي: 15-16 ماي 2012، الجزائر: الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي، 2012، ص 73.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته¹. الذي يحدد آليات قانونية لمواجهة جرائم الفساد، بما فيها جريمة الرشوة وهي نوعان، رشوة سلبية (جريمة الموظف) والمنصوص عليها والمعاقب عليها في المادتين 126 و 127 من قانون العقوبات الملغات (قانون العقوبات لسنة 1966)، ورشوة إيجابية (جريمة الراشي) والمنصوص عليها والمعاقب عليها في المادة 129 من قانون العقوبات الملغات نفسه، كما تعد الرشوة من الكبائر المحرمة في الاسلام حيث لعن الرسول النبي محمد صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي.

أما المحسوبية فتشير أو تعني تفضيل الأقارب أو الاصدقاء في التوظيف أو منح الامتيازات دون مراعات الكفاءة، مما يؤدي إلى تراجع الاداء الوظيفي المؤسسي، وتعد من اخطر مظاهر الفساد الاداري التي تؤثر سلبا على الشفافية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص خاصة في التوظيف والتسيير، وتعتبر ممارسات ظاهرة المحسوبية مخالفة لمبادئ الدستور الجزائري الذي ينص على المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، كما يمكن اعتبار ظاهرة المحسوبية نوعا من إساءة استعمال السلطة والتي تجرم بموجب قوانين مكافحة الفساد في الجزائر.

وهذا رغم عدم وجود نص قانوني صريح يجرم المحسوبية بشكل صريح، كما تعتبر المحسوبية نوعا من الظلم والفساد الاخلاقي والديني في الشريعة الاسلامية لأنها تؤدي الى هضم وضياح الحقوق وانتشار وتفشي الظلم في المجتمع. وقد حذرت الشريعة الاسلامية من هذه الممارسات معتبرة اياها من اسباب الفساد الاداري المباشرة و تفشيها في المجتمع، قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "إنما أهلك من كان قبلكم، أنهم

¹ القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 14

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد¹، مما يدل على ضرورة تطبيق العدالة دون تمييز أو محاباة حتى تسود العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: سوء استعمال السلطة

يعتبر ابرز مظاهر الفساد الاداري في الجزائر والذي يعتبر اخطر واكبر تحدي للدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ويؤثر حتى على علاقة الدولة مع الخارج في جميع المجالات هو سوء استعمال السلطة من طرف المسؤولين والاداريين في مختلف مفاصل الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية وتعطي صورة ضبابية مسيئة للبلاد خاصتا على الصعيد الاقتصاد والاجتماعي كما يؤثر بصورة مباشرة على التسيير وكيفية اختيار الكفاءات ووضعها في المناصب الادارية المناسبة، كما يعتبر وسيلة غير مهنية ولا اخلاقية عندما يصبح طريقة فعالة في التمييز بين الافراد المواطنين وانعدام المسؤولية ومرتعا للفوضى في المعاملات الادارية ذات العلاقة المباشرة مع القوانين ويصبح التزوير والسرقه وعدم احترام السر المهني من الامور الروتينية داخل اروقة الادارة من طرف المسؤولين وبالتالي تسود الفوضى واللامسؤولية والتسيب في كل أو في اغلب المعاملات الادارية في مختلف المجالات، ومن أهم المجالات التي تمارس فيها ظاهرة سوء استعمال السلطة هي الدوائر الاقتصادية والتوظيف والصفقات العمومية، حيث تسود الرشوة، التهرب الضريبي واللاعادلة في توزيع الموارد بين المواطنين خاصة عندما يتعلق الامر بالإجحاف في حق المواطن كتوزيع السكنات الاجتماعية، القطع الارضية، الاستفادات ذات الطابع الاستثماري... الخ، ولذلك تعتبر ظاهرة سوء استعمال السلطة ابرز مؤثر سلبي على جودة الخدمة الادارية واكبر معيق لجهود الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ رواه الامام البخاري في صحيحه، كتاب الحدود ، باب إقامة الحدود .6788.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

فالرشوة تعتبر اكبر معيق وتهديد لجهود واستراتيجية الدولة على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بحيث اصبحت منتشرة في المجال الاقتصادي ومستفحلة بشكل مريب وخطير، إذ تعرف بأنها تقديم أو قبول هدايا أو أموال أو خدمة من أجل اتخاذ قرارات من طرف المسؤولين الاداريين لصالح أطراف همها الوحيد هو تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة في مختلف القطاعات ذات العلاقة المباشرة مع مصالح افراد المجتمع، مما يؤدي الى فقدان الثقة بمؤسسات ومرافق الدولة العامة وتعرقل جهودها التنموية أما التهرب الضريبي فقد بلغ مستويات خطيرة أثرت بشكل مباشر على الخزينة العمومية وبالتالي انعكس ذلك على مخططات وبرامج التنمية التي تبرمجها الدولة في مختلف الاصعدة التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

ففي دراسة تقديرية للفترة 2000-2020 قدرت حجم التهرب الضريبي بي 17.5 تريليون دينار جزائري¹ وهذا رقم دفع الدولة الى حتمية محاربة ظاهرة التهرب الضريبي عبر تحديث وتطوير الطرق والأساليب في الجباية الضريبية وكيفية تحصيلها باستحداث وعصرنة الوسائل وتطويرها.

الفرع الثالث: التلاعب في الصفقات العمومية (المرسوم الرئاسي 15-247):

تعد الصفقات العمومية ابرز المجالات التي يطغى عليها الفساد حيث تعد أهم مسار تتحرك فيه أموال الدولة العامة والوسيلة القانونية التي وضعها المشرع الجزائري في متناول الإدارة العمومية من أجل تسييرها ولذلك تعد المجال الملائم والخصب للفساد بكل أنواعه وكذلك لما تحوزه من أموال ضخمة التي تخصص لمشاريع وبرامج وطنية استراتيجية لأجل الإنعاش الاقتصادي خاصة ما يتعلق منها بقطاع الأشغال العمومية، والطاقة والطرق والري وتشديد المرافق العمومية ذات الطابع الوطني والمحلي .

¹ مربي، م.م.ص، و ديبش، إ. (2023) "دراسة تقديرية لحجم التهرب الضريبي في الجزائر للفترة 2000-2020"

جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بوعرييج. متاح على : DSPACE.UNIV.DZ

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

وتعد الصفقات العمومية الطريقة المعتمدة من طرف الدولة لتجسيد البرامج التنموية لتحقيق التنمية الشاملة، إن ضخامة الأموال التي ترصد لهذه المشاريع يسيل لعاب الكثيرين مما ينجر عنه لجوء البعض إلى اتباع طرق وأساليب غير شرعية تؤدي إلى الفساد في ابرام والاستحواد على الصفقات العمومية التي تخصص لهذه المشاريع.

فالفساد الإداري في الصفقات العمومية هو فساد إداري مالي يتمثل في استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة أي استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة أو افشاء اسرار صفقات من طرف إداريين الى متعاملين بمقابل مادي أو استفادات خاصة مما ينتج عنه غياب المساواة والشفافية في عملية اختيار المتعاملين لتنفيذ هذ الصفقات العمومية. وهذا ينعكس سلبا على البيئة الاقتصادية والتنموية في البلاد، كما نتج عن هذه الممارسات السلبية آثار نقشي الفساد في الصفقات العمومية مما يؤثر على المناخ الاستثماري الاقتصادي كعزوف وامتناع المتعاملين الاقتصاديين عن السوق الوطنية وتهريب رؤوس الأموال مما يسبب إنهاك الخزينة العمومية وبالتالي تباطئ في النمو الاقتصادي الذي قد يؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية قد ينتج عنها عدم الاستقرار والفوضى على كل الأصعدة، ولقد جرم قانون الصفقات العمومية المتمثل في المرسوم الرئاسي 15-247¹ عدة ممارسات وافعال الفساد الإداري قد ترتكب من قبل الموظف العام كجنحة المحاباة والرشوة السلبية، وأفعال يرتكبها المتعامل المتعاقد مثل الاستفادة من المنصب والسلطة التي تمنحها الوظيفة، والرشوة الإيجابية.

كما توجد في الصفقات العمومية عدة جرائم تتمخض عن مختلف صور الممارسات والأفعال التي تكون قبل وأثناء وبعد هذه الصفقات، وهذه الجرائم المقررة لها في قانون

¹ المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

الوقاية من الفساد ومكافحته المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون والمعنون "التجريم والعقوبات وأساليب التحري" ومن أهمها:

جرائم الامتيازات الغير مبررة في الصفقات العمومية اذ ينص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في المادة 26 منه المعدل والمتمم بموجب المادة 2 من القانون 11-15 حيث نستخلص من خلال المادة 26 جريمتان لهما علاقة بالصفقات العمومية وهما:

1. جريمة منح امتيازات غير مبررة للغير في مجال الصفقات العمومية والتي تعرف بجنحة المحاباة في الفقرة الأولى.

2. جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على الامتيازات الغير مبررة في الصفقات العمومية في الفقرة الثانية وذلك سواء كان الجاني شخص طبيعي أو معنوي.

هناك أيضا جرائم قبض العمولة في الصفقات العمومية ونظرا لخطورتها أدرجها المشرع الجزائري ضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي ينص على تجريم رشوة الموظفين العموميين، وبما فيهم الموظفين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العموميين².

نذكر ايضا جريمة أخرى خطيرة وهي جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية في مجال الصفقات العمومية وهي أحد أهم صور المتاجرة بالوظيفة العامة من طرف الموظف العمومي، ويقصد بها أخذ فائدة من طرف الموظف العمومي في عقد عبر سمسة أو مؤسسة أو استغلال مباشر يتولى إدارته أو الإشراف عليها كليا أو جزئيا أثناء ارتكابه الفعل سواء قام بذلك صراحة أو بعمل فوري أو بواسطة غيره.

أ/ بالنسبة للمحاباة المادة 26 فقرة أولى نصت على أنه: يعاقب بالحبس من سنتين (2) إلى عشرة (10) سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج : كل

¹ بن دعاس سهام، جرائم الصفقات العمومية في التشريع الجزائري دار هومة، الجزائر، 2019، ص55.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

موظف عمومي يمنح للغير امتياز غير مبرر عند إبرام أو تأشير عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحق مخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحرية الترشيح والمساواة بين المترشحين وشفافية الاجراءات¹، وهي مخالفة التشريع والتنظيم الذي يحكم الصفقات العمومية من طرف موظف عمومي مكلف بإبرام أو تأشير أو مراجعة عقد أو اتفاقية أو صفقة أو ملحق من أجل منح أحد المتعاملين امتيازات غير مبررة وهذا الفعل يشكل جريمة وفقا لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته²، والملاحظ انه لا يوجد أثر لهذه الجريمة في الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد ولا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد³.

ب/ الرشوة السلبية: وتعد من أخطر وأساء صور الفساد الاداري واكثر الجرائم انتشارا في مجال الوظيفة والادارة العامة في الجزائر¹، وتعرف ظاهرة الرشوة بأنها الإتجار بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة أو استغلالها بأن يطلب الجاني أو يقبل أو يحصل على عطية أو وعد أو أية منفعة أخرى لأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنها².

² فقرة 2 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

¹ فيصل نسيغة، النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2009، ص 120.

² حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013، ص 113.

³ حماس عمر، جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 21

⁴ عادل مستاري / موسى قروف، جريمة الرشوة السلبية للموظف العام في ظل قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 5، ص 166.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

ويهدف المشرع من وراء تجريم هذا الفعل إلى حماية الوظيفة العامة فمن واجب الموظف العمومي الإخلاص لوظيفته ولا يجوز له استغلالها لتحقيق مصالح شخصية³ كما تطرق قانون الوقاية من الفساد ومكافحته إلى جانب الجرائم المرتكبة من طرف الموظف العمومي إلى أفعال يمكن أن ترتكب من قبل المتعامل مع الهيئات العمومية أهمها جنحتي الاستفادة من السلطة والمنصب وتأثير أعوان الهيئات العمومية الادارية، والرشوة الايجابية.

واستنادا لأحكام المادة 26 فقرة 2 من قانون رقم 06-01 تقوم الجريمة من قبل كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستغلال نفوذ عون من أعوان الدولة من أجل الحصول على امتيازات غير مبررة⁴ وبالتالي لا يكون الجاني موظفا عموميا وهذا ما يميز هذه الجريمة عن جرائم الصفقات العمومية الاخرى، ويقصد بالنفوذ درجة التأثير التي يتمتع بها الموظف بين زملائه والعاملين معه لاعتبارات شخصية او مهنية تجعله قادرا على إصدار وتوجيه القرارات والاجراءات بطرق غير مشروعة، فالنشاط الاجرامي في هذه الجريمة هو استغلال سلطة أو تأثير أعوان الهيئات التابعة لنص المادة 6 والغرض من هذا النشاط هو الحصول على امتيازات غير مبررة، ويجب أن يكون المستفيد منها هو الشخص صاحب الحاجة وليس الموظف أو عون الدولة وإلا كنا امام جريمة الرشوة.

ج/ الرشوة الايجابية: الجاني في الرشوة الإيجابية حسب الفقرة الاولى من المادة 25 من قانون مكافحة الفساد هو كل شخص يعد أو يعرض أو يمنح موظف عمومي مزية غير مستحقة قد يكون متعامل أو غير متعامل ويتحقق الركن المادي للرشوة الايجابية بوعده أو عرض أو منح الموظف العمومي مزية غير مستحقة مقابل قيامه بعمل من

⁵ تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص 44، 43.

¹ فقرة 2 قانون الوقاية من الفساد و مكافحته.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

أعمال وظيفته أو مقابل امتناعه عن أداء هذا العمل¹، واستنادا لهذا المفهوم يعد راشيا، الشخص الذي يعرض هدية أو يمنحها لموظف إحدى المصالح المتعاقدة لحمله على أداء عمل من أعمال بغرض حصوله على عقد أو صفقة.

إن ظاهرة الفساد الاداري في الصفقات العمومية تعد من الجرائم الاقتصادية التي تواكب تغيرات الظروف الاقتصادية للدولة والمرتبطة بالمال والأعمال.

²علة كريمة، جرائم الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2012، 1-2013، ص 81.

المبحث الثاني: ماهية الرقمنة ودورها في اصلاح الادارة العمومية:

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

لقد أضحت الرقمنة إحدى أبرز مواضيع الساعة في الوقت الراهن خاصة وأنها تشكل مرحلة انتقال حاسمة في حياة ومسار الخدمة العمومية بشكل عام، حيث عرف العالم و في ظل التنمية المستدامة بيانات ضخمة لا تزال تزداد يوم بعد يوم. ولقد كان للرقمنة وبمعنى أدق للتحويل الرقمي دور فعال في تحقيق فعالية ونجاعة التنمية المستدامة ذلك أن رقمته مختلف القطاعات والمجالات بما في ذلك الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى البيئية يزيد من جودة ونوعية الخدمة المقدمة بأقل تكلفة وجهد. والرقمنة وإن كانت مصطلحا جديدا فهي بمثابة الخط الفاصل بين الخدمة الورقية التقليدية والخدمة الإلكترونية الحديثة لما لها من تأثير وانعكاس كبير على ترشيد وتحسين نوعية الخدمات والإنتاجية، وهي بذلك تكون قد فتحت أفق جديدا وإستراتيجية مغايرة في جودة ونوعية الخدمة العمومية المقدمة للمواطن.¹

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

"الكتابة الرقمية" الكتاب الإلكتروني " الترقيم "التحول الرقمي" كلها مصطلحات شاعت وراجت في الأدبيات العربية المعاصرة نشأت وانبثقت من ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي شهدها العالم بأسره، وقصد إزالة اللبس كان لابد لنا أن نقف عند بعض التعاريف الجامعة لمصطلح الرقمنة وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي لـ "الرقمنة"²

¹ عوني نادية، تقييم تجربة الرقمنة في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة مدنية بلدية سعيدة، مذكرة تحرح مقدمة لنيل

شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017 ص 28

² بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية ايمرفق العام للتكيف، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام اقتصادي "2021-

2022" جامعة قاصدي مبارح-ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ص 12

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

الرقمنة لغة: "دلالة رقم" في المعجم اللغوي العربي يدل على معاني كثيرة لعل أهمها: القلم، الكتاب، التعجيم والتبيين.

يقول ابن منظور في ذلك "الرقم" والترقيم تعجيم الكتاب ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلاماتها من "التنقيط"¹ وفي قوله عز وجل "كتاب مرقوم"، والرقم الكتابة والختم.

الرقمنة اصطلاحاً: لقد عرفت الرقمنة في العديد من المناسبات على أنها الانتقال من الورقي إلى الرقمي وبمعنى أكثر دقة هو عملية التحول من الأساليب التقليدية في حفظ البيانات على شكل كتب، تسجيلات صوتية، مستندات ورقية، خرائط إلى أساليب التخزين الرقمي الإلكتروني ليصبح بذلك قابلاً للمعاينة والمراجعة على الحاسوب شريطة الإبقاء على نفس المحتوى والحرص على عدم تغييره.

تسمح هذه التقنية أي تقنية التحول من الصيغة التقليدية في تخزين المعلومات إلى الصيغة الرقمية الحديثة بمرونة وسهولة تداول البيانات والمعلومات على نحو يسمح بتحويلها، نشرها وحتى تدويرها بين مختلف الإدارات والمؤسسات دون تكبد عناء الوقت والجهد. **TERRY KUNNY** ينظر إلى الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من "الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة،.. إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحسابات الآلية عبر النظام الثنائي "البيانات" والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحسابات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة" ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة²

¹ بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر، مرجع سابق ص 12

² حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة " المتطلبات والعوائد" تجارب دولية" دروس وعبر" المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ديسمبر 2020، مجلة 08 العدد 01 ص 44

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

إلى جانب تعريف KUNNY تشير KINZA YASAR في تعريفها للرقمنة من خلال

طرحها للإشكالية؟ WHAT IS DIGITIZATION؟

-every thing you need to know digitization

digitization is the process of converting analog information into a digital format in this format information is organized in to discret units of data called bits that can be separatefy addressed usually in multiple-bite groups called bytes.

this is the binary data that computers and manz derices with computing capacity, such as dugutal cameras and digital hearing aids, can process this was last updatedmin.¹

وفي نفس السياق تعرف CHARLETTE BURESI الرقمنة على أنها :

"منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي"²

- وبذلك تكون الرقمنة قد فرضت على الإدارة الكلاسيكية التقليدية نمطا جديدا في المعاملات وإدارة الأعمال خاصة وأنها على تقصير المسافات واختصار زمن إنجاز مختلف المعاملات الإدارية منها والاقتصادية.³

الفرع الثاني: مراحل تطور الرقمنة:

لقد كان لشبكة الأنترنت دور لا يستهان به في مجال الرقمنة خاصة في ظل التغيرات المتسارعة والمستمرة التي ما فتأ العالم يشهدها بين الحين والآخر إذ أصبح الترميز، التصفير من بين أهم التقنيات الرقمية التي تعمل على تغيير جملة العمليات والنماذج من طابعها وشكلها الكلاسيكي "صور، مستندات، كتب" إلى الشكل الإلكتروني الحديث وذلك من خلال خوض عالم الحواسيب "البتات، البيئات".

وهو ما ساهم بشكل كبير ومحسوس في تحقيق وتحسين نوعية الخدمة وجودتها الأمر الذي انعكس إيجابا على الكفاءة الإنتاجية.

¹ kenza yasar what is digitization this was last updated in december 2023

² المرجع الأول نفس الصفحة

³ حميدوش علي، بوزيدة حميد، المرجع نفسه

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

ولعل الدافع من ظهور الرقمنة تكمن في الرغبة في تطوير آلية التعامل مع المعلومات وذلك من خلال إيجاد طرق جديدة وبديلة تكون أكثر نجاعة، كفاءة وفعالية، ذلك أن الرقمنة لم تكن يوما دربا وطريقا من الرفاهية بقدر ما هي ضرورة أملتتها الحاجة المستمرة للرفع من مستوى الخدمة المقدمة.

ولقد عرف مشروع الرقمنة العديد من المراحل:

المرحلة الأولى: سميت هذه المرحلة بمرحلة الحواسيب الشخصية (PCS): تمتد هذه المرحلة من أواخر السبعينات وبداية الثمانينات أهم ما ميز هذه الحقبة ازدياد العمل على أجهزة وأنظمة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الأنترنت في المؤسسات والمنازل بدأت بوادر الرقمنة في الظهور من خلال عمليات التخزين الرقمي التي أصبحت آنذاك متاحة للناس.

المرحلة الثانية: سميت هذه المرحلة بمرحلة التعرف البصري على الحروف (OCR) يقصد بهذه التقنية التي شاعت بدورها في الحقبة الزمنية الممتدة ما بين السبعينات والثمانينات "تحول النص المطبوع أو المكتوب بخط اليد إلى تنسيق الرقمي"، إن استخدام تقنية (OCR) ساهم وساعد في تحويل كميات ضخمة وكبيرة من المعلومات التي كانت على مستوى وسائل التخزين التقليدية كالكتب، تسجيلات صوتية، خرائط... إلى تخزين رقمي إلكتروني على نحو يسمح بإدخال البيانات وجل المعلومات وتدوينها.

المرحلة الثالثة: وفيها تمت رقمنة الصوت والفيديو: لقد امتدت هذه المرحلة من فترة الثمانينات وحتى التسعينيات، ولقد حققت الرقمنة خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا لعل أهم هذه التطورات تقنية (CDS) أو ما يعرف بالأقراص المدمجة.

المرحلة الرابعة: مرحلة الأنترنت والشبكة العالمية: وفي نفس الفترة أي فترة الثمانينات والتسعينيات وفي ظل التزايد الكبير لاستخدام شبكة الأنترنت، اتسع نطاق العمل بتقنية رقمنة المعلومات.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

المرحلة الخامسة: تسمى هذه المرحلة بمرحلة انفجار الرقمنة ك: لقد تزامنت هذه المرحلة مع بداية القرن الواحد والعشرون، وهي المرحلة التي تم فيها اعتماد التكنولوجيا الرقمية حيث غزت الرقمنة العالم بأسره وطالت مختلف المجالات خاصة في ظل ظهور الأجهزة اللوحية والحوسبة السحابية، والهواتف الذكية.¹

الفرع الثالث: الرقمنة كألية لتحديث الإدارة العمومية

تعرف الإدارة العمومية على أنها " مجموع الجهود الجماعية والعمليات الإدارية التي تسهر عليها مجموعة من المؤسسات الخدمائية العمومية الغرض منها تنفيذ السياسة العامة للحكومة وتحقيق الصالح العام في المجتمع"²، فهي تلعب دورا مهما في حياة كل دولة وتعتبر أحد أعمدة وركائز تطور المجتمعات، فالإدارة العمومية وجه يعكس مدى تقدم أو تخلف أي دولة، فإدارة جيدة مع إمكانيات محدودة أفضل بكثير من إدارة فاسدة مع إمكانيات هائلة، وتحتل الإدارة بصفة عامة مكانة هامة وكبيرة لدى جميع الدول ذلك أنها منوطة ومكلفة بتقديم الخدمات العمومية للمواطن، ويبقى نجاحها أو عدمه مرهون بكفاءة موظفيها وجودة الخدمة المقدمة.

إلا أن هذه الإدارة قد عانت ولسنوات عديدة من خلل وضعف كبير في أداءها الأمر الذي أثر سلبا عليها كان ذلك نتيجة عدة مسببات ومشاكل نذكر منها الجمود والروتين الإداري، استغلال النفوذ، ضعف الإدارة البيروقراطية الإدارية، عدم كفاءة الموظفين، كلها مشاكل ومعوقات عانت منها الإدارة العمومية تحت طائلة ما يمكن تسميته بالفساد الإداري، وفي ظل تفشي هذه الظاهرة والتي أصبحت تشكل خطرا كبيرا في حياة الفرد والمجتمع معا وقصد التصدي لها باشرت مختلف الحكومات في مختلف الدول خاصة في خضم التطور التكنولوجي والعلمي عملية تحديث وإصلاح الإدارة العمومية ومن ثم

¹ بكة 07 يناير 2025 الرقمنة digitization أهدافها وأنواعها ومراحلها ومجالاتها وإيجابياتها وسلبياتها.

² مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أ. سامية منزر، أ.د. زرفة بولقواس جامعة محمد خيضر بسكرة الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية فيها 2020-03-31 ص 30.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

تجسيد وتفعيل حياة إدارية أحسن وأفضل من تلك التي كانت من قبل وذلك من أجل النهوض بأدائها في إطار رفع وتحسين جودة الخدمات العمومية من خلال تبني آليات جديدة قانونية، بشرية ومادية من شأنها التغلب على معضلة الرشوة والفساد الذي أنهك كاهل الإدارة العمومية.

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة في تحسين الأداء الإداري

إن التحول نحو النظام الرقمي أصبح ضرورة حتمية خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات، إذ بات من اللازم على كل المؤسسات على اختلاف أنواعها التفاعل والتأقلم مع المعطيات والمتغيرات الجديدة وذلك من خلال الانتقال لنظام العمل وفق برمجيات الاتصالات الحديثة والنظام الإلكتروني الرقمي.

وتتبع أهمية الرقمنة في تحسين الأداء الوظيفي والإداري في دورها الفعال والإيجابي خاصة وأنها ساهمت بشكل كبير ومحسوس في تقليص الإجراءات وتخفيفها كما أنها عملت على الحد من الانحرافات السلوكية هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد سرعت الرقمنة من عملية نقل المعلومات وتداولها، نشرها داخل الإدارة وحتى خارجها¹. فرقمنة الإدارة يرتبط ارتباطا وطيدا بالإدارة الإلكترونية إن لم نقل أنها نفسها.

وتعرف الإدارة الإلكترونية على أنها "تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر، سواء الأفراد أو المنظمات، من خلال استخدام شبكات الاتصال

¹ ريمصاء لكحل، فريدة شيماء، دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية دراسة حالة بالوحدة الولائية لبريد الجزائر-ورقلة- جامعة قسدي مرياح -ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير فرع علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، 2023، ص 81

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

الإلكترونية بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الأداء في الإدارة وإنجاز العمل بها بسرعة وبكفاءة وبأقل التكاليف".¹

الفرع الأول: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية:

تعد الرقمنة أحد أهم الاستراتيجيات الإدارية لما لها من دور مهم وفعال في عملية عصرنة المعلومات ودمج التكنولوجيا الحديثة وذلك من خلال إدخال واستخدام الأنظمة الرقمية في معاملاتها الإدارية، ويلعب التحول الرقمي دورا حيويا في تعزيز الثقة والرفع من منسوبيه الشفافية داخل المؤسسات الإدارية من خلال ترقية نوعية وجودة الخدمة العمومية وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية التي طالما عرفت بتعقيداتها إلى جانب التخفيف من الركود والروتين الإداري الذي قد يكون تربة خصبة للفساد في شتى أشكاله وأنواعه.

تعتبر الشفافية مبدأ أساسيا وجوهريا في الإدارة والحكم الرشيد ولقد سعت العديد من الجهات لتعريف الشفافية خاصة وأنها تشكل إحدى كبرى المشكلات التي تعاني منها مختلف الإدارات خاصة في الدول النامية.

عرفت منظمة الشفافية العالمية الشفافية بانها "هي العلانية والتصريح الواضح للبيانات والأليات والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية"²

¹ مجلة البحوث والدراسات في الميديا الجديدة المجلد 04 العدد 04، 2023، ص 01، 09، 93 الإدارة العمومية الجزائرية بين الرقمي والورقي قراءة نقدية تحليلية لعينة من المنشورات الساخرة على facebook المؤلف المرسل: رضا قنفود كلية الإعلام واتصال جامعة الجزائر3، تاريخ النشر 05-02-2024.

² نوري احمد، فاعلية آليات مكافحة الفساد التشريع الجزائري أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث LMD في القانون الخاص تخصص قانون اعمال جامعة -غرداية-كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2022 ص 9

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

وقد عرف البنك الدولي الشفافية " تعني إتاحة المعلومات للجمهور ووضوح القواعد الحكومية واللوائح التنظيمية والقرارات وهي الأساس الذي يقوم عليه كل من المساءلة والمشاركة وهناك ثلاث أبعاد للشفافية: الإفصاح عن المعلومات، إزالة الغموض عن المعلومات، ونشر المعلومات"¹، فالشفافية تعني التصرف بطريقة علانية ومكشوفة بين المسؤول وصاحب المسألة، فهي تظهر مصداقية الإدارة من خلال الإفصاح عن نشاطاتها وأعمالها وحتى في أهدافها المستقبلية الأمر الذي يحسن ويطور من جودة العمل ويقلل بالمقابل من فرص الفساد الإداري. ولقد قطعت الرقمنة أشواط مهمة في إرساء مبدأ الشفافية والعلانية في معاملاتها من خلال العديد من الآليات.

01- **إتاحة المعلومات للكافة:** ومثال ذلك مشروع "الحكومة المفتوحة" حيث تقوم دولة

إستونيا بنشر جميع النشاطات والأعمال الحكومية بشكل علني لمواطنيها.

02- **التقليل من التدخل البشري:** يعتبر التدخل البشري في الكثير من الإدارات أحد

أهم مصادر الفساد الإداري، إلا أن الانتقال إلى التحول الرقمي قلص من التلاعب

البشري خاصة فيما يتعلق ب (منح، تراخيص، خدمات عامة)

03- **البيانات المفتوحة والمشاركات المجتمعية:** إن البيانات المفتوحة والمشاركة

المجتمعية لها دور فعال.

04- **تقنيات التتبع والرقابة** هي تقنية تسمح بتسجيل كافة المعاملات بطريقة تكون

غير قابلة للتعديل الأمر الذي يعزز من نسبة الشفافية. ومن خلال ما سبق يمكن

تحديد أبعاد الرقمنة في عدة نقاط لعل أهمها²:

- إدارة بدون أوراق مما يعني إدارة بدون أرشيف ورقي.

¹ جلالى حنان الحكم الراشد كألية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص

إدارة وحكامه محلية جامعة -مسيلة- كلية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014 ص 25.

² الأستاذ الدكتور محمود شرقي، ط د صليحة حدوش، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في

الجزائر، جامعة البليدة 02 علي لونيبي، 2021، ص 1169/1170.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

- إدارة بعيدة عن طريق الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة وهو ما يعرف بالاتصال الإلكتروني.
- إدارة مفتوحة حيث يكون العمل على مدار 24 ساعة¹
- والى جانب ذلك فلقد سطرت الرقمنة أو التحول الرقمي عدة أهداف نذكر منها:
 - تخفيف الإجراءات الإدارية.
 - الرفع من جودة وكفاءة عمل الإدارة.
 - محاولة إلغاء وإن لم يكن كذلك فتقليص العلاقة المباشرة بين الإدارة والمواطن ومن ثم الحد من تأثير المحسوبية والنفوذ في المعاملات الإدارية.
 - القضاء على البيروقراطية ومن ثم التقليل من السلوكيات السلبية التي قد تجمع الموظف بالمواطن الأمر الذي يوسع من مجال تطبيق الشفافية والمساواة والذي ينعكس بدوره على الحد من الفساد الإداري.²
- من ذلك نجد أن إدخال الرقمنة واعتمادها كأسلوب إدارة حديث عزز من الشفافية في المعاملات الإدارية، وساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط الإجراءات الأمر الذي انعكس إيجابا على سير عمل الإدارة خاصة فيما يتعلق بشفافية التوظيف.
- فطبيق إدارة حديثة إلكترونية في المعاملات الإدارية خاصة تلك التي تربط الموظف بالمواطن يحمل العديد من الآثار الإيجابية ك:
 - التخلص من النظام الورقي ومشاكله كالضياع، التلف والتزوير.

¹ عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، جامعة الجبلاي بونعامة، خميس مليانة، مجلة صوت القانون العدد السابع، الجزء الأول 2017، ص 63.

² دومة يمينة، ولد ناجم محمد، أهمية الرقمنة في شفافية سياسة التوظيف في القطاع الاقتصادي، دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل بتميمون، جامعة أحمد دراية أدرار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2022، ص 17.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

- اعتماد الأنظمة التكنولوجية الحديثة كوسيلة ووسيط في المعاملات التي تربط الإدارة بالمواطن.

- تبسيط الإجراءات والتكاليف حيث أصبح المواطن بإمكانه التعامل مع الإدارة دون تكبد عناء جمع الوثائق أو التنقل.

يعتبر التجسيد الفعلي لمبدأ الشفافية داخل الإدارات العمومية أحد أهم النتائج المترتبة عن تطبيق الرقمنة فإدارة رقمية تعني مراقبة دورية ومستمرة، تعني توفر الخدمات بجودة وكفاءة أعلى وتعني أيضا إتاحة المعلومات في وسط شفاف وظاهر للجميع.¹ ولقد كانت الجزائر من ضمن الدول التي سعت وحاربت من أجل تجسيد مبدأ الشفافية في مؤسساتها حيث وفي إطار رقمنة الإدارة اتجهت أهداف السياسة العامة في العديد من المشاريع التنموية نحو تفعيل وتطبيق مبدأ الشفافية.

إذ خصصت لمسألة التحول نحو النظام الرقمي أو ما يعرف بالإدارة الرقمية نصيبا وحيزا كبيرا من الدراسة، حيث باشرت الدولة جملة من الإصلاحات وذلك من أجل النظام الرقمي وتفعيله في مختلف الإدارات.

الفرع الثاني: الحد من البيروقراطية الإدارية

نقلا عن صحيفة الشروق أون لاين يقول خبير المعلوماتية والرقمنة الدكتور عثمان عبد اللوش: "أن الرقمنة هي أساس محاربة البيروقراطية في الإدارة العمومية" حيث أن إتاحة المواقع والمنصات الإلكترونية الخاصة بمختلف الإدارات وإمكانية اضطلاع المواطن على المشاريع ونسبة إنجازها وحتى المشاكل التي قد تواجهها، إلى جانب نشر مختلف اللقاءات وفتح مجال الحوار بين الإدارة والجمهور بشكل شفاف وواضح كل ذلك من شأنه القضاء ولو تدريجيا على ما عرف بهاجس البيروقراطية الذي أفقد

¹ أيوب لعبودي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر حقوق وعلوم سياسة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2013، ص (لم يتم ترقيم المذكرة).

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

ثقة المواطن بالإدارة لسنوات عديدة، تدخل البيروقراطية ضمن المفاهيم الإدارية وبين مؤيد ومعارض كان لا بد من التطرق إلى معنى مصطلح البيروقراطية.

إن الحديث عن البيروقراطية يسوقنا إلى عدة معاني

1- المعنى اللفظي: BUREAU\CRATIE البيروقراطية تنقسم إلى شقين:

بيرو BURRUS مشتقة من أصل لاتيني تدل على اللون القاتم المعتم ويراد بها أيضا التستر على الأعمال السيئة، كراتي CRATIE وهي مشتقة من كلمة من أصل إغريقي ويقصد بها TO BE STRONG بمعنى قوة وهي تعني في مجملها "قوة المكتب".

أما اصطلاحا فيراد بالبيروقراطية مجموع القوانين والتنظيمات التي تحكم الأفراد وتعمل على توزيع الاختصاصات بينهم وتحديد المهام وفق التسلسل الهرمي.¹

2- المعنى العلمي أو النظري: يصور البيروقراطية على أنها شيء مثالي، واصفيتها بأنها السلطة التي تحقق الريادة والنجاح داخل المؤسسات نتيجة قراراتها السلمية.

3- المعنى الشائع إنه وبالرجوع إلى المعنى الشائع لكلمة بيروقراطية فإننا بذلك نتحدث عن مجموعة المشاكل الإدارية أو الأمراض الإدارية التي تنتج عن تطبيق النظام البيروقراطي لعل أهمها كثرة الإجراءات وتعقيداتها، الوساطة، المحسوبية.²

يقول ماكس فيبر في البيروقراطية "ذلك التنظيم الضخم المتواجد في المجتمع السياسي المعقد والمتحضر لتحقيق أهداف الدولة وإخراج السياسة العامة إلى حيز الواقع ووضعها موضع التنفيذ والبيروقراطيون تعني أولئك الأشخاص العاملين في الإدارات

¹ سليمان رفيق، البيروقراطية الإدارية والأليات القانونية لمكافحتها، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون إداري 2016، ص 43.

² حفصي عميروش، العلاقة بين البيروقراطية والإدارة الإلكترونية، دراسة نظرية جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، ص 159.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

الحكومية والذين تم اختيارهم بأساليب ليست وراثية يكونون فيما بينهم تنظيمًا هرميًا تحكمه قواعد معينة وتحدد فيه الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات".¹

من خلال هذا التعريف نجد أن مفهوم التنظيم البيروقراطي يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة خاصة عند تلك المجتمعات المنظمة حيث يتم توزيع المسؤوليات بشكل هرمي داخل مؤسسات الدولة وهي بذلك تشكل شكلاً من أشكال التنظيم الهيكلي الفوقي، حيث تخضع التنظيمات الفوقية للسلطة المركزية التي تؤهل لصالحها كافة الصلاحيات على عكس السلطات الدنيا التي لا تتمتع بأي صلاحية ماعدا تلك التي تتم عن طريق التفويض، ولقد تطرق العالم ماكس في كتابه أيضاً إلى جملة الخصائص التي يتمتع بها التنظيم البيروقراطي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- التخصص الوظيفي: يعتبر التخصص الوظيفي أهم مميزات البيروقراطية.
- احترام الوظيفة ويكون ذلك بتقديس الوظيفة بعدم الجمع بأكثر من واحدة.
- تحديد الواجبات حيث يتم تحديد الواجبات المنوطة بكل موظف بناءً على قرارات رسمية حتى لا ينحرف على مساره.
- التعيين إذ يقوم التنظيم البيروقراطي على التعيين كوسيلة للتوظيف.

إيجابيات البيروقراطية: إن الحديث عن البيروقراطية من الجانب العلمي والنظري يحقق لا محالة المثالية في التسيير والتنظيم الإداري وذلك من خلال البيروقراطية تحقق:

- الدقة والوضوح في تنفيذ الأعمال نتيجة التأكيد والحرص على العمل وفق التخصص الوظيفي.
- الموضوعية والرسمية حيث أنه لا مجال للحديث عن العلاقات الشخصية داخل التنظيم الإداري وهو ما يضمن ويحقق العمل الرشيد في إدارة الأعمال.

¹ بوضرة زوهير، البيروقراطية والواقع الإداري المفهوم والممارسات، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري المجلد

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

- يعمل النموذج البيروقراطي على تحقيق الاستقرار الأمر الذي يؤدي إلى نجاعة الأعمال ورفقيها.
- تعد البيروقراطية أيضا وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية للجمهور وذلك بسبب ارتفاع مستوى الإنتاجية المحقق نتيجة ترقية وفعالية الكفاءة المستخدمة.
- عزل العلاقات الشخصية والعمل وفق الإجراءات الرسمية في كل ما يتعلق بالوظيفة من ترقية وتوظيف إلخ.¹

سلبيات البيروقراطية

- إن البيروقراطية ورغم ما توفره من استقرار وتنظيم محكم في العمل إلا أنها لم تكن في منأى عن العديد من السلبيات التي أثرت بشكل أو بآخر على كفاءة ونجاعة المؤسسات.
- الجمود وعدم المرونة: تعد هذه النقطة من أهم سلبيات البيروقراطية ذلك أن القوانين الصارمة والمطبقة بالقوة تحول دون مواكبة التغيرات الحاصلة.
- كثرة الإجراءات وتعقيدها.
- عدم المساواة: إن فرض النظام البيروقراطي للتسلسل الهرمي كوسيلة أساسية واحدة ووحيدة للعمل.
- فقدان الإبداع والذي كان نتيجة حتمية لتطبيق القوانين الصارمة التي لا تعترف بشعور الموظف ورغباته.²

ولقد واجهت الرقمنة البيروقراطية وتصدت لها من خلال اعتمادها لعدة آليات كان أهمها التحول من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الحديثة عبر تقنيات وميكانيزمات مغايرة نذكر منها:

¹ عبد الرحمن العيشي، الحكومة الإلكترونية كآلية للحد من ظاهرة البيروقراطية الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البلدة 2، تاريخ النشر 2024 ص 72،73.

² سارة كفاي، سلبيات البيروقراطية، موقع موضوع تاريخ النشر 15 أغسطس 2023.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري

- تخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- الحد من المحسوبية والوساطة وذلك بإلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي العلاقة.
- تحسين جودة الخدمات وذلك من خلال اختصار الوقت والجهد.
- تسهيل المتابعة والتقييم.¹

الفرع الثالث: تحسين كفاءة الخدمة العمومية:

لقد واجهت الجزائر غداة الاستقلال العديد من التحديات على مختلف الأصعدة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية الأمر الذي قضى بضرورة البحث عن متطلبات التغيير التي تعمل على ترقية وتحسين الخدمات التي تعتبر المحدد الأساسي والرئيسي في عملية الإصلاح الإداري.

وفي ذلك وضعت الجزائر خارطة طريق تصبوا من خلالها بلوغ وتحقيق العديد من الأهداف كان أهمها القضاء على بؤر الفساد والبيروقراطية الإدارية إلى جانب العمل على تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مختلف أعمال الحكومة أين أقرت العديد من المبادئ والأسس التي تضبط السير الحسن للمرفق العام وللخدمة العمومية على السواء. كتحقيق المساواة وضمان سيرورة المرفق وضرورة مواكبته للتغيرات حتى يتمشى ومتطلبات عصرنة وتحديث الإدارة.²

¹ عايدة عيشاوي، ملخص مفهوم الرقمنة وأهدافها وخصائصها وخطوات تحقيقها وتحدياتها في الجزائر (مع التركيز على حالة كوفيد 19 الجزائر أثار الأزمة)

² د.غالم إلهام مصطفى، الحكومة الإلكترونية كمدخل للإصلاح الإداري، أسس نظرية وآليات التطبيق، تجربة الجزائر، المجلة المصرية للعلوم مج 05. ع02 2018، ص223،224.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

وتدخل الخدمة العمومية ضمن أهم الوظائف التي تقدمها الدولة للجمهور من خلال مؤسساتها وإداراتها العمومية ذلك أن ترشيدها وتفعيلها يعتبر حجر الأساس للسياسات التنموية والتي يعد من بين أولوياتها القضاء على الممارسات السلبية للإدارة.¹

وبشير مفهوم الخدمة العمومية إلى " تلك العملية التي تقوم بها الهيئات العمومية من خلال توفير الخدمات للمواطنين على أساس العلاقة التي تربطهم بها".²

إلى جانب ذلك عملت الدولة ومن خلال برنامجها على ترشيد وعقلنة الإدارة العمومية ذلك أن نجاح الإدارة أو عدمه يقاس بمدى قدرة الإدارة على إشباع وتلبية حاجيات ومتطلبات المجتمع المدني، أيضا نجد أن الدولة قد سعت في عدة برامج لها إلى تغيير منهاج عمل الإدارة والذي يشكل أحد أكبر التحديات إذ عمدت للعديد من الاستراتيجيات قصد تحسين الكفاءة والإنتاجية كالععمل على تكوين الموارد البشرية كل في اختصاصه إلى جانب تغيير نمط وطبيعة الإجراءات من خلال جعلها أكثر مرونة وبساطة وهو ما يرسخ من مبدأ الشفافية الإدارية ويعزز الثقة الشعبية.³

أيضا فلقد عملت على ترقية وتشجيع الكفاءة البشرية إذ يعد هذا العامل أحد الركائز التي تقوم عليها عصرنة الإدارة فهي المحدد الأساسي في نجاعة أو فشل المرفق العام بصفة عامة ومن أجل الرفع من كفاءة الموارد البشرية فقد جندت العديد من النظم والاستراتيجيات التي تصب كلها في الرفع من جودة الخدمة من خلال تحسين جودتها ونوعيتها الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال ضبط القوانين التي تحكم التوظيف وكذا الترقية في المنصب الى جانب تكثيف الدورات التكوينية لما لها من نتائج إيجابية على مردودية العمل وفي ذلك سطرت الدولة العديد من الاتفاقيات والشراكات كعقود الشراكة

¹ د.غالم إلهام مصطفى، مرجع نفسه ص 223،224.

² المرجع نفسه ص 222.

³ باحماوي عبد الله، سبل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة العامة بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد درارية أدرار- المجلد 07 العدد02، 2019، ص324.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري

- مع المدرسة الوطنية للإدارة التي تسعى لترقية عمل رؤساء الدوائر، إلى جانب بعض الاتفاقيات الفردية التي تقوم بها بعض المؤسسات من أجل تحسين مردودية العمل.¹
- إلى جانب العمل على تحسين الكفاءة والجودة الإدارية: ذلك أن عملية أرشفة الملفات ورقمنتها سهل وبشكل كبير في الوصول إلى المعلومات عبر تقنية الاتصال بشبكة الأنترنت على مدار اليوم والساعة.
 - إلى جانب ذلك فلقد أدى تحسين كفاءة الخدمة إلى التسريع في وثيرة معالجة الملفات ومختلف الطلبات ومن تم إتاحة المعلومات للمواطن بشكل يعزز من إرساء الشفافية والثقة بين الإدارة والمواطن.
 - تقليص التكاليف.
 - تشجيع المشاركة والمساهمة لقد أدت مشاركة المواطن لمختلف فعاليات الإدارة من مشاريع وحتى مشاكل عبر المنصات الرقمية التي تظل مفتوحة إلى تقريب المواطن بالإدارة وبالتالي القضاء على تلك التصادمات التي طالما صادفت المواطن في تعامله مع الإدارة العمومية.

¹ باحماوي عبد الله، المرجع السابق، ص. 326

خلاصة الفصل الأول:

على إثر هذه الدراسة تطرقنا إلى الفساد الإداري من ناحية مفهومه ومن تعاريفه الفقهية، التشريعية والقانونية إلى جانب التعرض إلى أهم مظاهر الفساد الإداري كالرشوة، المحسوبية وسوء استعمال السلطة وكذا الصفقات العمومية، كما تعرضنا في البحث إلى ماهية الرقمنة ودورها في عملية اصلاح الادارة العمومية حيث تناولنا كل من تعريف الرقمنة والمراحل التي مرت بها وكذا دورها الفعال في تعزيز الشفافية ومصداقية العمل والحد من البيروقراطية الادارية وتحسين كفاءة الخدمة العمومية.

الفصل الثاني:

الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد

من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع

الجزائري

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

تمهيد:

تعد المرافق العمومية من بين أحد أهم الأدوات والوسائل الخدمائية التي سعت وحرصت الدول على إنشاءها قصد تلبية وتغطية حاجيات وطلبات المواطنين، ولقد كان للتحويلات التكنولوجية والمعلوماتية دور انعطافيا مهما في تطور الإدارة والاقتصاد على السواء.

وتعد الرقمنة أحد أهم التطورات الحاصلة في الوقت الراهن ومظهرا من مظاهر عصرنة وتحديث المرافق العمومية فرقمنة الإدارة وعلى حسب رأي الكثير من الخبراء لم يعد رفاهية أو خيارا استراتيجيا بقدر ما هو حتمية أملتها وفرضتها مؤشرات التغيير التكنولوجي الذي شهدته مختلف المجتمعات.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

المبحث الأول: الفساد الاداري وآلية الرقمنة في ظل التشريع الجزائري:

يشكل التحول الرقمي في الجزائر أحد المرتكزات الاستراتيجية لتحديث الادارة العامة وتعزيز كفاءاتها، كما يعد أداة محورية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري التي تنقل كاهل مؤسسات الدولة وتعيق التنمية الشاملة، فمع إدماج الأنظمة الرقمية في تسيير الشأن العام، تصبح إمكانية تعقب العمليات الإدارية ومراقبتها أكثر فعالية، مما يسهم في تقليص مساحات التلاعب والانحراف، كما يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة في هذا السياق، يظهر الدور الوظيفي للتشريعات الوطنية في تأطير مكافحة الفساد من خلال سن قوانين تحدد بدقة المفاهيم والممارسات التي تعد فسادا، وتضع في المقابل آليات للردع والمتابعة، وهو ما يبرزه المطلب الاول.

المطلب الاول: الفساد الاداري في ظل التشريع الجزائري:

لقد واكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده العالم عامة والجزائر خاصة ازدياد واستفحال ظاهرة الفساد الاداري مما دفع الانظمة الادارية في العالم وفي الجزائر بالخصوص الى القيام بعدة محاولات إصلاح وتطوير وسن قوانين وصياغتها لقانون خاص بمكافحة الفساد وهو القانون 06-01 وبموجب هذا القانون أعطى المشرع مكانة هامة لمكافحة الفساد الاداري على كل الاصعدة كما سارعت الجزائر الى المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004 وكذلك صادقت على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته سنة 2006.

الفرع الاول: مفهوم الفساد الاداري وأسبابه واشكاله في التشريع الجزائري:

الفساد الاداري هو مجموعة من الافعال والسلوكيات الصادرة والمرتبكة من طرف الموظفين العموميين في سياق اداء وظائفهم حيث يتم استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية او جماعية غير مشروعة ومخالفة للتشريع وضد القانون مما يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة ويفوض الثقة في مؤسسات الدولة، أيضا الفساد

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

الاداري هو أكبر معوق للتنمية والاصلاح في مختلف مؤسسات الدولة العامة، حيث يعيق ويحد من فعالية الإدارة مما يدفع بالمواطن الى فقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها، لم يتم تعريف الفساد الاداري بشكل واضح وصريح لكنه ورد في إطار قانون مكافحة الفساد 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، وبالرجوع الى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته نجد بأن المشرع الجزائري قد نص على تحريم مجموعة من الافعال واعتبرها فسادا وصلت الى اكثر من 20 جريمة وهي:¹

- جريمة رشوة الموظفين العموميين.
- جريمة الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم.
- جريمة استغلال النفوذ.
- جريمة إساءة استغلال الوظيفة.
- جريمة التلاعب في الصفقات العمومية.
- جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية.
- جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالامتلاكات.
- جريمة الإثراء غير المشروع.
- جريمة تلقي الهدايا أو المزايا غير مستحقة.
- جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية.
- جريمة الرشوة في القطاع الخاص.
- جريمة اختلاس الامتلاكات في القطاع الخاص.
- جريمة تبييض العائدات الاجرامية.
- جريمة إخفاء العائدات الإجرامية.

¹ خالف عقيلة، الخدمة الجنائية للوقاية الإدارية من مخاطر الفساد، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، مجلس الامة، العدد 13، جوان 2006، ص 67،68.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

- جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة.
- جريمة الاعتداء على الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا.
- جريمة عدم الابلاغ عن الجرائم.
- جريمة سوء استخدام السلطة.
- جريمة المحاباة والمحسوبية.
- جريمة الابتزاز والتهديد.

1/ تعريف الفساد الاداري:

يعرف الفساد الاداري على انه مجموعة من الممارسات والافعال التي يمارسها الموظف العمومي وتكون مخالفة للقانون وغير مشروعة، وهو ايضا استخدام الموظف للسلطة التي يمنحها له القانون بحكم منصبه الاداري للقيام بممارسات مخالفة للتشريع لأجل تحقيق مكاسب شخصية ويكون ذلك من خلال عدت مظاهر للفساد مثل الرشوة، واستغلال النفوذ والمحسوبية والتلاعب بالقوانين والتزوير وتعطيل السير الحسن للعمل، كما يعرف الفساد الاداري من جهة اخرى على انه سلوك وممارسة غير اخلاقية ومنافية للمبادئ والاعراف الادارية المتعارف عليها التي يرتكبها الموظفون العموميون والمسؤولون الاداريون في الهيئات الادارية الحكومية أو في المؤسسات العامة وذلك باستغلال السلطة التي يمنحها إياهم المنصب الاداري لأجل تحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، كما يعرف البنك الدولي الفساد الاداري على انه: "إساءة استخدام السلطة العامة من اجل تحقيق مكاسب شخصية"¹، كما يعرف الكاتب الجزائري أحمد طعيبة الفساد الاداري بأنه² "ظاهرة إنسانية سلبية يندر خلو أي جهاز إداري منها، واعتبرها المختصون أكبر عقبة أمام تطور الدول وخاصة المتخلفة

¹ البنك الدولي، مساعدة الدول في مكافحة الفساد: دور البنك الدولي ، (واشنطن: البنك الدولي، 1997).

² طعيبة احمد، الفساد الاداري: دراسة نظرية تحليلية، مجلة البحوث السياسية والادارية، 2014، ص10-44

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

منها" قال الله جل جلاله: {إنما جزأؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم}³، من خلال هذه الآية القرآنية الكريمة يبين لنا المولى عزّ وجلّ أن الفساد هو تجبر وإفك وطغيان جزاء مرتكبه جهنم خالدًا فيها، أما تعريف الفساد الاداري على المستوى المفكرين فنجد المفكر الأمريكي (صموئيل) يعرف الفساد بأنه: "سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة"⁴، كما عرفه الدكتور أحمد رشيد في كتابه الفساد الاداري الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، بقوله بأن الفساد هو: "تصرف وسلوك وظيفي سيئ فاسد خلاف الاصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام لمصلحة شخصية"⁵، كما عرفه الاستاذ الامريكي (كوبر): "الفساد الإداري هو سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية"¹، أما الدكتور (مرتضى نوري محمود) يرى أن الفساد الاداري هو "مجموعة النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم بأسلوب جماعي منظم"¹، أما البنك الدولي فقد عرف الفساد الاداري بأنه " هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"².

¹ سورة المائدة الآية 33

² أ.نقماري سفيان مداخلة بعنوان: "الاطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الاداري والمالي" ملتقى وطني حول مكافحة الشركات كآلية للحد من الفساد الاداري والمالي جامعة البليدة، 2012 ص 04

³ الدكتور أحمد رشيد، الفساد الاداري، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، القاهرة، دار الشعب، 1986 ص 85

⁴ مرتضى نوري محمود، "الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، 2008، ص 10.

⁵ Sam vaknin ,Crime and corrupTion, uniTed press International , SKOpje , Macedonia ,2003 , p.18

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

2/ اسباب ظاهرة الفساد الاداري:

ظهور وتمدد الفساد الاداري ليس وليد عصر بعينه بل رافق كل الحضارات الانسانية وقد أعتبر أيضا احد الاسباب الرئيسية في انهيار دول وحضارات عبر التاريخ، وفي الدول والمجتمعات المعاصرة شهد الفساد الاداري انتشارا اوسع واشمل واصبح من الجرائم العابرة للقارات، والجزائر لم تستثنى من هذه الظاهرة الافة وقد تختلف اسباب انتشاره ونموه وتمدده الى العديد من الاسباب نوجزها فيما يلي:

آ - الاسباب السياسية:

كاحتكار السلطة وغياب الديمقراطية والتفرد في اتخاذ القرارات وغياب الارادة السياسية الحقيقية لمجابهة ومحاربة والحد من الظاهرة، أيضا عدم بعض المسؤولين السياسيين بمكافحة الفساد وتدخل المال الفاسد في اختيار موظفين تتعدم لديهم أخلاقيات المهنية في تأدية واجباتهم وفق التشريعات والنصوص القانونية التي لا تطبق أو يتم التلاعب والتغاضي عنها خدمة الأجندات واللوبيات السياسية النافذة وذوي الحصانات التي تحميهم من المتابعة والملاحقة في جرائم الفساد المختلفة.

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه²: "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط تبادل المال فقد يتخذ شكل تبادل النقود أو منح تفضيل معين¹، كما اشارت المنظمة العربية لمكافحة الفساد أن هذه الاخيرة ترتبط بالانحلال والانحياز في توزيع السلطة والمساءلة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية والتداول على

¹ فوزي نورالدين، فريال مغربي، مكافحة الفساد في إتفاقية الامم المتحدة واثرها على الاستراتيجيات الوطنية - الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، العدد 46، 2017، ص 527.

² بلال خلف السكاره، أخلاقيات العمل، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2009، ص282.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

السلطة، ما يترتب عنه إمكانية تحقيق النخب السياسية المتمسكة بسلطات الحكم منافع شخصية بعيدا عن المساءلة العامة "

ب- الأسباب القانونية :

عدم الجدية في تطبيق القانون على الجميع بالتساوي في الكثير من القضايا وعدم الاستقلالية القضائية في العديد من الحالات وبطء وتعقيد وطول الإجراءات القضائية والادارية، ومن أهم الاسباب القانونية أيضا اعتماد الأجهزة القانونية والقضائية على الاساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة، قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة بمبالغ كبيرة متعهدين ببراءة المتهمين فيه³.

ت- الاسباب الاجتماعية :

ضعف الجانب الاخلاقي والوازع الديني والتعليمي وعدم الجدية في كبح الفساد في مختلف المراكز والهيئات الادارية خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين مما يولد الاحباط وتفشي اللامساواة الذي ينتج عنه التفكك الاجتماعي اخلاقيا ودينا وانهايار القيم الاجتماعية، إلى جانب تدني المستوى المعيشي وضعف القدرة الشرائية وهو ما يؤثر سلبا على نمط التفكير ويشوه السلوك البشري فالعوز والحاجة يولد في النفس البشرية رغبة ملحة في إشباع الحاجة بطريقة قانونية أو بطرق ملتوية سواء لدى المواطنين البسطاء أو الموظفين بالإدارات العمومية، حيث وجد الموظف الاداري نفسه بين مطرقة الواجب الوظيفي وسندان الظروف المزرية ...، فتحت هذا الضغط يبدأ سلوكه بالانحراف وفي المقابل المواطن يصبح مجبرا على تبني نهج كل الطرق

¹ عادل عبد العزيز السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والادارية كآليات مكافحة الفساد والرشوة في الاجهزة.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

الملتوية لتحقيق مصالحه عبر إقدامه على الفعل المنحرف المخل بقواعد الالتزام كدفع الرشوة لبلوغ غايته أو البحث عن مكسب هو ملك للآخرين¹.

ج- الاسباب الثقافية:

الاعتقاد على ظواهر الفساد كالرشوة والمحابات والتزوير... الخ، وتصرفات ومعاملات طبيعية وغياب ثقافة محاربة الفساد والتبليغ عنه وبالتالي تقبلها كممارسات طبيعية ومقبولة.

د- الاسباب الاقتصادية :

يعتبر الاقتصاد احد اهم الاسباب المباشرة في انتشار ظاهرة الفساد الادارة في العالم والجزائر والمحرك الرئيسي له، ومن عوامل ذلك ضعف رواتب الموظفين أو تأخر صرفها مما يولد عدم الرضا الوظيفي وهنا يلجأ البعض إلى طرق غير قانونية للكسب وانشاء الثروة كالرشوة واستغلال المنصب والوظيفة لتحقيق مكاسب ذاتية بطرق غير مشروعة، كذلك هناك دوافع أخرى كارتفاع معدلات البطالة مما يدفع البعض الى اللجوء الى الرشوة والمحسوبية والمحابات (المعرفة) للحصول على منصب شغل، كما يعتبر تركيز الثروة في يد فئة قليلة وضعف الرقابة المالية والتسيب وضعف التسيير الاداري احيانا الذي يمهد ويفتح الابواب للاختلاس والسرقه ونهب المال العام مع ضعف المحاسبة وفقدانها أحيانا مما يدفع الى تجاوز القوانين، حيث يؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وعرقلة جهود وبرامج الدولة التنموية. فباستمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وعدم التقدم الجيد في مجال الخصخصة وبقاء الدولة مسيطرة على أغلب النشاطات الاقتصادية وغياب الشفافية والتراخي في تطبيق القوانين تضاعف حجم الفساد وازدادت منافذه وعليه فإفراط الدولة في التحكم في الاقتصاد يعمل على

¹ رفاقة فاقة ، الفساد والحوكمة دراسة مسحية للتقارير الدولية: دراسة حالة الجزائر، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص 282.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

ازدياد نفقاتها مما يخلق المزيد من فرص الفساد، خاصة في ظل الطفرة المالية التي عاشتها الجزائر من جراء ارتفاع اسعار البترول¹.

الفرع الثاني : الإطار القانوني لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر

تبنت الجزائر عدت نصوص تشريعية وقانونية ومواد تناولت مواضيع ذات صلة ومتعلقة بحماية الاقتصاد الوطني والمجتمع الجزائري من أي شكل من أشكال الفساد الاداري أهمها: دستور 2020² الذي أسس للعديد من الاجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

أ- نصت المادة 15 على الشفافية في تسيير المال العام حيث جاء فيها: "تعتبر الجزائر عن تمسكها بالعمل للوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها" هذا النص يبرز التزام الجزائر بتطبيق معايير الشفافية الدولية في إدارة الأموال العامة والعمل على الحد ومنع الفساد ومكافحته بالتوافق مع الاتفاقيات الدولية المعتمدة والتي صادقت عليها الجزائر، كاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 422-58 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2005/12/14، وكذلك اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومحاربه والتي اعتمدها في 2003/06/12 بمابوتو وهو الامر الذي دفع المشرع الجزائري إلى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد أطلق عليه تسمية قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والذي صدر في 2006 /02/20.

¹ شعبان مرج، " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012، ص254.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 2020، الجريدة الرسمية رقم 82.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

ب- القانون 06-01 المؤرخ في 20/02/2006¹ المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته،

والذي يعد الإطار القانوني الاساسي لمكافحة الفساد والعقوبات المترتبة عنها .

ت- الامر 21-08 المؤرخ في 8 يونيو 2021² المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد

والذي يهدف الى حماية المبلغين عن قضايا الفساد في الادارات والمؤسسات

عمومية كانت او خاصة وتعد أهم آليات مكافحة الفساد من خلال حماية

الاشخاص الذين يكشفون الممارسات والتلاعبات الفساد .

ث- قانون الصفقات العمومية المتمثل في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في

16 سبتمبر 2016³ والذي يتضمن آليات لضمان نزاهة وعدالة وشفافية إبرام

الصفقات والعقود في مختلف المناقصات العمومية لدى الحكومة. بالإضافة الى

ترسنة من النصوص التنظيمية كالمراسيم التنفيذية التي كان الهدف منها هو تحديد

كيفية تنفيذ هذه القوانين.

ج- القانون 05-01 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك

القانون 04-14 المتعلق بتجريم تبييض الأموال والامر 05-06 المتعلق بمحاربة

التهرب الامر 03-01 المتعلق بحركة رؤوس الأموال، 03-11 المتعلق بالنقد

والنقد.

الفرع الثالث: تحديات مكافحة الفساد الاداري في الجزائر:

بالرغم أن الجزائر تبنت الكثير من الآليات والاستراتيجيات لمجابهة ظاهرة الفساد

الاداري ومحاربتة، غير أن هناك الكثير من العقبات والعراقيل كانت سدا منيعا امام

¹ القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006.

² الامر رقم 21-08 المؤرخ في 08 يونيو 2021، المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد، الجريدة الرسمية رقم 32، 2021.

³ المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ، الجريدة الرسمية رقم 50

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

هذا النهج بدليل الانتشار الكبير والرهيب لقضايا جرائم الفساد في شتى مؤسسات وهياكل الدولة الادارية العمومية والخاصة كالصفقات العمومية والتعاملات المالية في البنوك مثال ذلك، وهذا ما يدفعنا للتساؤل: هل المشكل يرجع لمدى فعالية هذه الأليات في حد ذاتها، أم أنه هناك تحديات مرتبطة بطبيعة البيئة التي تطبق فيها هذه الأليات والتي أعاققت عملية مكافحة الفساد والحد منه، ولعل أبرز هذه التحديات مايلي:

1. غياب الرغبة والارادة الحقيقية في التغيير لدى جميع أطراف المجتمع، فكل فرد منه يسعى إلى إتمام معاملاته وتحقيق مصالحه الخاصة بشتى الطرق حتى وإن كانت غير مشروعة ومخالفة للقانون أحيانا وتغلب على فكره للضرورة أحكام أو مبدأ أنا وبعدي الطوفان، فمن ابسط الافراد في المجتمع وصولا للقادة السياسيين وكبار رجال الاعمال والاقتصاديين خاصتا وأن هؤلاء في أعلى السلطة فإنهم يمارسون أخطر وأكبر أنواع الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث منطبق المصلحة الخاصة والبراغماتية في التعامل هو السائد مما يوفر البيئة الملائمة لظاهرة الفساد بكل صوره و اساليب ممارسته

2. كان إصدار القوانين الداخلية والتشريعات لمكافحة الفساد في الجزائر جاء كاستجابة للضغوطات الخارجية المتزامنة مع مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية والافريقية والعربية في مجال مكافحة الفساد الخاصة بمكافحة الفساد والحد منه.

من ناحية أخرى فإن هذه القوانين لا تراعي أحيانا خصوصية البيئة الجزائرية باعتبارها مجرد ترجمة حرفية منسوخة لبعض النصوص القانونية الاخرى أو لبعض ما جاء في الاتفاقيات المذكور سابقا في مكافحة الفساد الاداري بكل أشكاله

3. ضعف أداء المجتمع المدني والاحزاب السياسية في التجاوب مع ثقافة التصدي للفساد مما جعله ينعكس بالسلب على دورها المحوري والاساسي في مكافحة الفساد، وبالإضافة الى أن السلطة لم تمنحها المساحة الكافية للقيام بدورها بل قزمتها بعدم

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

إشراكها المباشر والفعال في عملية اتخاذ القرارات وعملت على تضيق صلاحياتها من الناحية القانونية .

4. ضعف أداء المؤسسات المستحدثة لأجل مكافحة كل أشكال الفساد وهذا راجع الى محدودية الصلاحيات الممنوحة لها وحتى وإن كانت الصلاحيات الممنوحة لها واسعة، غير انها على ارض الواقع مقيدة زد على انها غير مستقلة ماليا مما ساهم في محدوديتها بشأن قيامها بالوظائف والمهام المنوطة بها

5. افتقاد او ضعف الحرية الاعلامية مما انجر عنه غياب النزاهة والصدق والامانة رسالتها التوعوية الاعلامية وذلك من خلال نشر الوقائع التي تعبر عن الحقيقة وبنزاهة وعدم تحيز في نشر المعلومة الصادقة بكل ما يتعلق بقضايا الفساد والتي تكشف الفاسدين والمتورطين في قضايا الفساد الادارية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومتابعتهم إعلاميا في قضايا الفساد المنتشرة.

6. عدم تمتع الجهاز القضائي بالاستقلالية في الجزائر مما يحول ويعرقل قيامه بوظيفته بنزاهة وحرية وبعيدا عن سطوة وهيمنة أجهزة السلطة التنفيذية التي تحد وتشكك في نزاهته.

المطلب الثاني: الرقمنة في ظل التشريع الجزائري

في السنوات الاخيرة شهدت الجزائر توجها متزايدا نحو الاعتماد على الرقمة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة حيث أصبحت ركيزة أساسية في بناء المؤسسات وتحسين أداء المرافق العمومية وهذا في ظل التطور والتحول التكنولوجي المتسارع في العالم. هذا الاعتماد والتوجه واكبه المشرع الجزائري بإصدار وتبني مجموعة من النصوص القانونية التي تهدف الى تقنين وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات وتنظيم المعاملات الرقمية ووضعها في إطار قانوني متكامل يساير التطورات العالمية المعاصرة ليصبح ليس مجرد خيار تقني بل تحول

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

ثقافي ومؤسساتي متكيف مع متطلبات العصر ومحققا لاستراتيجية الدولة في تحقيق الاداء الاداري الذي يحد ويكافح كل مظاهر الفساد الاداري في كل المجالات .

الفرع الأول: الإطار القانوني المنظم للرقمنة في التشريع الجزائري

عرف إدخال الرقمنة في النظام الاداري في شتى القطاعات ومؤسسات والمرافق العمومية في الدولة قفزة نوعية وذلك بفضل الاهمية التي اولتها السلطات الوطنية لها وعلى رأسها السلطة التشريعية.

حيث شهدت المنظومة التشريعية في الجزائر تطورا ملحوظا في مجال تنظيم الرقمنة وذلك عندما أدركت الدولة الأهمية الكبيرة للرقمنة في تحسين أداء المؤسسات العمومية وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله وكان ذلك من خلال النصوص والقوانين التي كرسها المشرع الجزائري، والهدف منها هو تنظيم هذا المجال وأهمها:

~ القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي¹.

~ القانون رقم 04-09 المتعلق بالأمن المعلوماتي، و الذي يحدد القواعد المتعلقة بحماية نظم المعلومات و يضع أحكاما للتصدي للاختراقات والجرائم الإلكترونية².

~ الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي ينظم التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية بما يعزز الثقة في البيئة الرقمية³.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، عدد 46، 2018.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-09 المتعلق بالأمن المعلوماتي، الجريدة الرسمية، عدد 15، 2009.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، عدد 52، 2023.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

هذه النصوص تعبر عن توجه الدولة لوضع قاعدة قانونية تؤسس لبيئة رقمية منظمة وأمنة، لكن تطبيقها لا يزال يواجه تحديات على مستوى الممارسة.

الفرع الثاني: الجهود المبذولة لترقية الرقمنة في الجزائر

باشرت الدولة الجزائرية منذ سنوات في تنفيذ برامج و مشاريع لتحسين التحول الرقمي، وقد تجسدت هذه الجهود في عدت مستويات:

- تأسيس وزارة الرقمنة والإحصائيات، المكلفة بوضع وتنفيذ السياسة الوطنية الرقمية.

- إطلاق بوابات إلكترونية للقطاعات الحساسة مثل الضرائب، العدالة، التربية، الجمارك¹ حتي تقرب الخدمة من المواطن ويتم تقليص البيروقراطية وصولا الى القضاء عليها.

- التحول نحو الإدارة الإلكترونية عبر رقمنة الإجراءات الإدارية والتسجيلات الرسمية (كالسجل التجاري والسجل العقاري).

- وضع استراتيجية وطنية للرقمنة تسعى إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الإدارات والمؤسسات العمومية².

رغم هذه المبادرات إلا أن العراقيل البنيوية وضعف البنية التحتية، وقلة الكفاءات المتخصصة ما تزال تمثل عائقا أمام الوصول إلى رقمنة شاملة وفعالة. وهذا لا يمكن تفاديه الا تطوير تكنولوجيا الاعلام وتكوين الكفاءات والموارد البشرية وصولا الى تحقيق إدارة فعالة تعتمد على تكنولوجيا الرقمنة الفعالة مما يعزز الشفافية و يحد من ظاهرة الفساد الاداري و بالتالي تحقيق الهدف الاسمى وهو دفع عجلة التنمية على كل الاصعدة.

¹ وزارة الرقمنة والإحصائيات، التقرير السنوي حول التحول الرقمي في الجزائر، الجزائر: وزارة الرقمنة، 2023

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

إن رقمنة سجلات الحالة المدنية في اكثرية البلديات عبر الوطن سهل على المواطن استخراج شهادة الميلاد وعدت وثائق اخرى، وقريبا سوف تعمم وتكون هذه العملية على المستوى الوطني، وحتى قطاعات اخرى على غرار وزارة التربية حيث اصبحت جل العمليات الادارية تتم عن طريق منصات الرقمنة على مستوى الوزارة. لكن الخطوة الالهة في مجهودات الدولة لأجل ترقية الرقمنة في كل هياكل و مؤسسات الدولة هو إنشاء وزارة الرقمنة والاحصائيات سنة 2021³، حيث كلفت بوضع استراتيجية وطنية شاملة من أجل تطبيق مشروع التحول الرقمي وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية ترمي الى تحديث الادارة العمومية ورقمنتها لتسهيل الولوج اليها وذلك من خلال بوابات الكترونية خاصة لكل قطاع او مؤسسة عمومية كما هو الحال للبوابة الالكترونية لقطاع التربية الوطنية وهذا يدخل ضمن تنفيذ المخطط الوطني لرقمنة كل الادارات العمومية كما اقدمت الدولة الجزائرية على إطلاق منصة "أرضية البيانات المفتوحة" وهذا لأجل الرفع من مبدأ الشفافية في المعاملات وحرية وسهولة الوصول للمعلومات. إن التحول الرقمي الذي سعت الجزائر الى تجسيده على ارض الواقع يبين مساعيها الى تجسيد تحولها الرقمي بهدف عصرنه مؤسساتها وتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد من خلال المراهنة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعمل على ترسيخ الإدارة الإلكترونية من خلال إطلاق بوابات ومنصات الكترونية في الادارة العامة كالمنصة الرقمية للمستثمر التي تم إطلاقها سنة 2022 وهو يمثل مشروع رئيسيا الهدف منه تعزيز القطاع الاقتصادي واصبح أولوية وطنية، كل هذه يتم وفق اطلاق مشروع إعداد قانون الرقمنة الذي يهدف الى وضع مرجع قانوني أساسي يؤطر ويضبط وينظم مجال

¹ وزارة الرقمنة والاحصائيات، المخطط الوطني للرقمنة في الجزائر، الجزائر: وزارة الرقمنة ، 2022، ص7.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

الرقمنة و التحول الرقمي و العمل على ترسيخ الادارة الالكترونية لكل قطاعات وادارات ومؤسسات الدولة الجزائرية.

الفرع الثالث: آثر الرقمنة في الحد من الفساد الإداري في الجزائر

تلعب الرقمنة دورا محوريا في الحد ومكافحة الفساد الغداري من خلال:

- 1/ الحد من التعامل الورقي، مما يقلل من فرص التلاعب في الوثائق و الملفات.
 - 2/ تحسين الشفافية من خلال وبفضل تتبع المعاملات إلكترونيا مما يتيح إمكانية الرقابة والشفافية¹
 - 3/ إلغاء الاحتكاك المباشر بين المواطن والإدارة، وهو ما يحد من مظاهر الرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب والوظيفة من طرف الاداريين.
 - 4/ توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في إتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات واضحة وموثوقة
- لقد أثبتت التجارب أن المؤسسات التي اعتمدت الرقمنة حققت نتائج إيجابية في ضبط وتسيير النفقات، وتسريع الخدمات، وتقليص مظاهر الفساد الاداري كل هذا لا يتحقق الا عبر اطلاق استراتيجية وطنية لإدماج التكنولوجيا في تسيير جميع القطاعات مع الاستعانة بالخبرات الدولية عبر تكوين الاطارات بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

¹ أحمد بن عيسى، "الرقمنة كأداة للشفافية و محاربة الفساد الإداري في الجزائر"، مجلة القانون و المجتمع، العدد 2021، 9، ص 33

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

المبحث الثاني: ضرورة تفعيل الرقمنة وأثرها في الحد من الفساد الإداري

يعتبر الفساد الإداري من بين أهم معوقات التنمية وهو يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه مختلف الدول، ولقد كان التوجه نحو الرقمنة من ضمن الحلول التي انتهجتها مختلف المنظمات والحكومات كوسيلة وأداة فعالة من شأنها تعزيز الشفافية والرفع من منسوب الثقة خاصة في تلك العلاقة التي تربط المواطن بالإدارة من جهة وتعزيز وسائل الرقابة ومن ثم تضيق الخناق على مختلف الأمراض الإدارية التي عشت في الإدارة من جهة أخرى، بحيث أن الرقمنة لا تشكل مرحلة انتقال حاسمة في عالم الإدارة من خلال التحول من نظام العمل التقليدي إلى نظام العمل الحديث وفق معايير ومناهج حديثة قد سبق التطرق إليها فحسب وإنما تبرز أهميتها أيضا من خلال كونها تشكل آلية فعالة ضمن الآليات التي استحدثت لمواجهة الفساد الإداري الذي عكر صفو وعمل الإدارة بشكل عام.¹

إن الحديث عن دور الرقمنة يسوقنا للحديث عن ضرورة تفعيلها وتبنيها كوسيلة وأداة جديدة لمكافحة الفساد الإداري فالرقمنة لم تعد مجرد تصور أو تكنولوجيا قد تم استيرادها كوسيلة من وسائل الرفاهية بل هي نظام كامل ومتكامل قائم على مجموعة من العناصر وتحكمه مجموعة من القوانين.

المطلب الأول: آلية الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري

قال الله تعالى "ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين"²
إن نجاح الإدارة أو عدمه يقاس بمدى قدرتها على تلبية واشباع حاجيات عملائها الأمر الذي لا يتحقق إلا بالعمل على ترقية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

¹ الرقمنة كألية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري، الدكتورة ماجدة عبد الشافي محمد- كلية الحقوق جامعة بنها مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ص 1242.

² صورة القصص الآية "77".

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

وإن الحديث عن جودة الخدمات يكفله مدى مواكبة المرفق العام لجملة التغيرات والتطورات التي مست مختلف التنظيمات الإدارية، ذلك أن تحقيق جودة الخدمة في الأداء الوظيفي والرفع من الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة التي تعد من أكبر الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها لا يكون إلا من خلال إعادة هيكلة وهندسة المرفق العام.¹

إن التحول نحو النظام الرقمي وتبنيه كأداة حديثة وجديدة في مواجهة الفساد الإداري الذي يندرج تحت السلوكات السلبية التي أثرت على السير الحسن لعمل الإدارة يعد خطوة إيجابية نحو الولوج إلى عصرة الإدارة وتحديثها، وذلك باعتماد الإدارة الالكترونية كأسلوب جديد لتنظيم الأعمال الإدارية من أجل التصدي لمختلف أشكال الفساد كالرشوة والمحسوبية، الوساطة، إلى جانب استغلال المنصب للأغراض الشخصية والتي انتشرت داخل الإدارة بشكل ملفت للانتباه.²

الفرع الأول: الحوكمة الإلكترونية

تتدرج الحوكمة الإلكترونية ضمن وسائل التسيير الحديثة التي انتهجتها معظم الدول والحكومات التي اختارت مواكبة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية والذي لم يكن فقط لأجل الانتقال لنظام الإدارة الإلكتروني بل أيضا لأجل تفعيل مشاركة المواطن وإتاحة الفرصة لأن يكون على علم واطلاع بمختلف العمليات والمعاملات التي تقوم بها مؤسسات الدولة وذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات تكون مفتوحة ومتاحة في كل وقت وفي أي مكان تجسيدا لمبدأ الشفافية وتعزيزا للديمقراطية وللمساءلة أيضا.

¹ الدكتورة ماجدة عبد الشافي مجمد، الرقمنة كألية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري جامعة بنها كلية الحقوق مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ص1239.

² المرجع نفسه.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

وتشير الحوكمة الإلكترونية في مفهومها الواسع إلى تلك الخدمات والمنصات التي قامت الحكومات بتنصيبها حتى تكون كافة أعمالها ومعاملاتها متاحة تعزيزا للمشاركة الشعبية في مختلف الأنشطة والأعمال التي تقوم بها.¹

لغة: هي "عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد"²

اصطلاحا: تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".³

من جهة أخرى تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الحوكمة على أنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم، وغيرهم من المساهمين".⁴

ولقد برز اهتمام الجزائر في مجال المعلوماتية وعلم التكنولوجيا من خلال تجنيدها لمختلف الوسائل المادية والبشرية لدفع مسار التحول نحو النظام الرقمي الإلكتروني، خاصة بعد الأزمات والانهيئات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من الشركات الدولية ك شركة "enron" وشركة "worldcom" إلى جانب السقوط الحر في سعر البترول والأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، إذ باتت من أولويات الجزائر تحقيق

¹ د عدنان مريزق، أ لونيس حسينة، الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر المدرسة العليا للتجارة جامعة بومرداس، ص 137.

² السعيد خلف، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة استبيان، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012 ص 3-4.

³ محمد بن عيشوش، عبد الله ابن جمو، محيط الحوكمة الإلكترونية في الجزائر الفرص والتحديات مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد الحاص للملتقى الافتراضي الدولي نوفمبر 2021 ص 20-31

⁴ المرجع نفسه

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

حوكمة إلكترونية فعالة تعمل على إرساء بنية تحتية رقمية من خلال تبني أسس جديدة ومناهج مبتكرة تكون قادرة على إعادة بناء التوازن الإداري والمالي للمؤسسات.

ولقد ركزت الجزائر في تنفيذها لهذه الاستراتيجية الإلكترونية على العديد من النقاط:

- استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إدارة الأعمال وتسيير مختلف المشاريع من خلال تطوير آليات نقل المعلومات وإتمام المعاملات وذلك بالعمل على توسيع قنوات الربط بشبكة الأنترنت.

- العمل قدما على التخلص من النظام الورقي الذي طالما عرف بتعقيدات إجراءاته وتعويضه بالنظام الإلكتروني الذي يتسم بمرونة إجراءاته

- إتاحة المعلومات ونشرها من خلال فتح المنصات الرقمية والحاضنات الإلكترونية
- تعزيز المشاركة الشعبية لمختلف أعمال وإنجازات الحكومة على اعتبار أن المواطن جزء من القرار.

- العمل على الرفع من جودة الخدمات المقدمة وذلك من خلال تحسين الأداء الوظيفي وتتجلى عملية تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجزائر في :

■ البوابة الإلكترونية الوطنية www.Algerie.gov توفر هذه البوابة جملة من الخدمات الإلكترونية.

■ توفير خدمة الشباك الإلكتروني الموحد.

■ إطلاق وتفعيل أنظمة الدفع الإلكترونية.

■ إنشاء منصة البيانات المفتوحة¹.

¹ لوكيل زوليخة، بوعلام حمو، الحوكمة الإلكترونية ودورها في إصلاح إدارة القطاع العام بالجزائر، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية . المجلد . 09 العدد 01 تاريخ النشر 2024/06/01 الصفحة 1103،1082.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

أما مؤشر المشاركة الإلكترونية فقد أضاف عبد القادر قائلاً " لقد جاء ترتيب الجزائر في مرتبة متأخرة جدا حيث حلت في المرتبة 187 من أصل 193 وبمعدل 0,0548 مما يشير إلى ضعف تفاعل المواطنين مع الحكومة عبر المنصات الرقمية وبيبرز الحاجة إلى تعزيز التواصل والمشاركة الرقمية"¹.

الامر الذي ابرز الحاجة لضرورة تفعيل استخدام التكنولوجيا الرقمية وتحسين الخدمات الحكومية في الدولة وذلك من اجل تحصيل كفاءة اعلى وأداء افضل في مسار تطبيق الحوكمة الالكترونية²

الفرع الثاني: التوقيع والتوثيق الإلكتروني:

إلى سنوات عديدة ومديدة ظل التوقيع الخطي هو التوقيع الرسمي الذي يعد به في كافة المعاملات الرسمية أيا كان نوعها تجارية كانت أو مدنية، إلا أن ذلك لم يدم طويلا خاصة في ظل التطورات التي مست مختلف الميادين فلقد كان لثورة التكنولوجيا وللحاسب الألي ولانتشار شبكة الانترنت داخل المؤسسات دور كبير في تغيير نمط ومسار المعاملات خاصة في ظل البيانات الضخمة التي تعرف تزايدا مستمرا يوما بعد يوم وفي خضم ذلك أضحى التوقيع الخطي أو كما أصبح يسمى اليوم التوقيع التقليدي لا يتماشى والظروف الجديدة التي تحكمها بنية إلكترونية بإمتياز³.

إذ بات من الضروري البحث عن وسيلة أخرى تكون أكثر أمانا وحماية تتلائم وطبيعة المعاملات التي تتم وفق النمط الإلكتروني الحديث⁴

¹ عبد القادر بن خالد، مقال منشور بـ awras.com في 22 أكتوبر 2024.

² المرجع نفسه.

³ حملاوي خلود، بركاوي نورة، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص قانون خاص قسم العلوم القانونية والإدارية جامعة 08 ماي 1945 قالمة -الجزائر - ص 08.

⁴ المرجع نفسه.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

وإن حجية أي ورقة أو مستند مهما كانت طبيعتها لاتقوم في مواجهة الغير إلا إذا كانت موقعة من طرف من صدرت منه وسواء كان المحرر وركي أو إلكتروني ولقد أدى تغير طبيعة الصفقات والمعاملات إلى فرض نمط جديد من التوقيع خاصة في ظل اعتماد المحررات الإلكترونية كوسيلة جديدة في إبرام العقود ومختلف المعاملات ذلك أن التوقيع هو من يضفي الصفة الرسمية لأي مستند¹ مفهوم التوقيع الإلكتروني: لقد حاز التوقيع الإلكتروني على أهمية كبيرة وقد عرفته العديد من المنظمات والهيئات العالمية.

. منظمة الأمم المتحدة للتجارة الدولية " الأونسيترال " عرفت التوقيع الإلكتروني بأنه " بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا ويجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات وليبان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات"² نجد من خلال تعريف الأمم المتحدة أنها لم تحصر التوقيع في طريقة معينة بذاتها بل تركت ذلك لأطراف العلاقة فهم أدري بالطريقة التي تتناسب ومعاملاتهم يتعين فقط تعيين هوية الموقع.

من جانب آخر كان للفقهاء رأيهم في ماهية ومفهوم التوقيع الإلكتروني لعل أشهر هذه التعاريف

" مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع من أجله"³

¹ حواس فتيحة، التوقيع الإلكتروني (الخصوصيات والتطبيقات) جامعة الجزائر 01 المجلد07، العدد 01 (2021) تاريخ النشر 28-06-2021 ص 2988.

² المرجع نفسه ص 2989

³ المرجع نفسه ص 2990

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

المشروع الجزائري هو الآخر كانت له حصته في هذه التعريفات ذلك أن الجزائر لم تكن في منأى عن تلك التغيرات والتطورات التي مست مختلف المجالات خاصة في المجال المعلوماتي إذ أنها كانت تسعى دوما لتبني سياسات جديدة ومناهج بديلة من أجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية التي تعد من أهم تحدياتها

ولقد كان للتحول من الورقي الى الإلكتروني اثر كبير أيضا على التوقيع الذي لم يكن يعرف سوى في صورته الخطية، إذ انتقل وبحكم الولوج الى العالم التجارة الإلكترونية الى صورة وطبيعة أخرى أصبحت تعرف بالتوقيع الإلكتروني.

تطرق المشروع الجزائري الى التوقيع الإلكتروني وذلك من خلال القانون 05-10 المعدل والمتمم (قانون المدني) وهذا من خلال إضافة كل من المادة "323" مكرر و"323" مكرر الى جانب نص المادة "327" التي تتضمن شروط واجب توفرها في التوقيع الإلكتروني حتى يعتد به وتكون له حجية الإثبات

المادة 323 مكرر "ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف او اوصاف او أرقام او أية علامات او رموز ذات معنى مفهوم. مهما كانت الوسيلة التي تضمنتها وطرق إرسالها".¹

ونصت المادة 323 مكرر 1 من نفس القانون يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخصية الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تتضمن سلامتها من جانب اخر فقد أقر المشروع في نص المادة "327" ويعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1"

¹ قانون رقم 05-10 المؤرخ 20 جويلية 2005 المعدل والمتمم للامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم المنشور في الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر في 21 جويلية 2005

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

الملاحظ أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا محددًا للتوقيع الإلكتروني وإنما تطرق له من خلال الإشارة الى الأشكال التي قد يرد ضمنها إلا انه تدارك ذلك من خلال إصداره للمرسوم التنفيذي 07~162 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 01~123 حيث عرف التوقيع الإلكتروني في المادة بقوله {التوقيع الإلكتروني هو معطى ينجم عن المحددة استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط في المادتين 323 و 323 مكرر 1 المتضمن القانون المدني¹

من خلال هذه المواد نجد أن المشرع الجزائري لم يجعل التوقيع الإلكتروني محصورا في خانة واحدة. بل جعله عاما وشاملا تحسبا للتطورات التي تحدث مستقبلا. تجدر الإشارة الى أن التوقيع الإلكتروني يتمتع بعدة خصائص ومزايا نذكر منها : يتم عبر وسائل الإلكترونية، يعتمد على وحدة البيانات، يمتاز بالخصوصية والسرية يخص صاحبه الذي يستخدمه فقط كما أنه يوفر السرعة ويمتاز بخاصية التوقيت إلى جانب إدخال طرف ثالث في العلاقة (كوسيط) بين المرسل والمرسل إليه.

زد على ذلك فان للتوقيع الإلكتروني عدة وظائف فهو يعمل على تحديد هوية الموقع. الى جانب ضمان مجتوى السند وذلك لعدم تعرضه للتعديل بعد التوقيع. عدم قابلية للإنكار فهو موثق بتاريخ وزمن بحيث لا يمكن إنكاره. أيضا من وظائفه انه يوفر السرعة فلا حاجة للتوقيع الورقي او تكبد عناد التنقل، يكفي ان يوقع صاحب السند عن بعد، بعد اتفاق مع الطرف الآخر. أيضا يحقق التوقيع الرقمي نظام متكامل مع

¹ المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق ل 30 ماي 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق ل 09 ماي 2001 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 37 الصادرة في 07 جوان 2007

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

تحول الرقمي الذي عرفته معظم المؤسسات والشركات حيث اصبح التوقيع الإلكتروني مرتبطا بمختلف الحكومات والشركات.¹

علما ان التوقيع الإلكتروني يندرج ضمن العديد من الصور. سوف نتطرق اليها باختصار digital signature

التوقيع الرقمي يقوم بهذا الفوج من التوقيع على استخدام التشفير (الخوارزميات او معادلات الرياضية) بعد أحد اهم أشكال التوقيع الإلكتروني نظر لكونه يوفر اعلى نسبة من الامن والحماية كما انه يمتاز بسرعته الفائقة في انجاز المعاملة كذلك يضمن سرية تامة اذ ان الشيفرة تبقى مبهمة لا تفتح إلا من طرف أصحابها

- **التوقيع البيوميترى** biométrique signature يقوم هذا النوع من التوقيع على عدة مقومات أهمها انه يعتمد على الصفات الخاصة بكل شخص اعتمادا على خصائص السلوكية وفيزيائية لكل فرد مثل التعرف على الصوت، البصمة، العين، او الاصبع، عادة ما يستخدم هذا النوع من التوقيعات في المؤسسات الاقتصادية كالبنوك، ان هذه التقنية قد تعرضت للنقد كونها لا توفر نسبة امن وسرية حيث كونها تخزن ضمن أقراص المضغوطة يجعلها عرضة للتحريفات عن طريق القرصنة الإلكترونية .

- **التوقيع بالقلم الإلكتروني** : هذه التقنية يستخدم فيها التوقيع بخط اليد وبواسطة قلم الكتروني على لوحة الإلكترونية تكون مربوطة بجهاز الإعلام الألي حيث يتم التقاط صورة التوقيع اليدوي وحفظه بذاكرة الحاسوب، يتم الاستعانة به عند مضاهاة الخطوط ومحاولة التأكد من صاحب البصمة. تعد هذه الطريقة من

¹ حواس فتيحة أستاذة محاضرة أ جامعة الجزائر 01 التوقيع الإلكتروني (الخصوصيات والتطبيقات)، مجلة

الدراسات القانونية المقارنة المجلد 07 العدد 01

تاريخ النشر 2021-06-28 ص 2993-2992

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

طرق السلسلة والمرنة ، تعرضت هذه الطريقة الى العديد من الانتقادات كون بساطتها تجعلها عرضة للتزوير والاستنساخ .

- **التوقيع باستخدام البطاقة الممغنطة والرقم السري** : يسمى هذا بالتوقيع الكودي جاء في الأصل للتسريع من وتيرة العمليات البنكية. وهو عبارة عن بطاقة تتكون من شريحة الكترونية او رمز يكون ممغنط بحيث يكون لكل شخص بطاقة مزودة برقم سري. عادة ما تستعمل هذه البطاقات لإتمام العمليات المصرفية من سحب وايداع النقود. هناك من يرى ان هذه التقنية قد تشكل خطرا كبيرا فب حالة سرقة خاصة اذا ما تمكن هذا الأخير من حصول على رقم السري.¹

كانت هذه نبذة وجيزة عن التوقيع الإلكتروني المؤمن اما التوقيع الإلكتروني الذي يتخذ شكله البسيط مقارنة بصور التوقيع الإلكتروني المأمّن كما انه يمتاز بقلّة تكاليفه لآكن الى أي درجة توفر هذه التقنية الأمان والأمان هذا ما سنتعرف عليه من خلال هذه الصورتان

- **التوقيع باستخدام الصور الرقمية التوقيع الكتابي**: وهي ان يقوم صاحب المحرر بالتوقيع بخط يده على سند ثم يقوم بعملية المسح الضوئي عليه (scanner) حيث يخزن تلك الصورة في الحاسوب لاستعمالها عند الحاجة. صحيح ان لا يوجد تقنية أبسط منها الا ان اشكال يكمن في (إلى أي درجة توفر هذه التقنية الأمان والسرية)

¹ حملاوي خلود، بركاوي نورة، التوقيع الإلكتروني وحجّيته في الإثبات ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في القانون جامعة 08 ماي 1945قالمة الجزائر- كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون خاص 2020 ص43

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

- التوقيع بكتابة الاسم في نهاية المحرر الإلكتروني: حيث يقوم صاحب المحرر بكتابة اسمه الإلكتروني في نهاية المحرر إلكتروني بدوره وله ان يوقع بكامل اسمه او ببعض الحروف فقط.

يدخل التوقيع الإلكتروني ضمن الأدوات التي يتم من خلالها الإشارة الى مختلف البيانات في شكل رقمي حيث يتم الإشارة فيه الى هوية الموقع وتأكيد موافقته على محرر. فهو جزء من عملية التوثيق الإلكتروني اذ يشكل التوثيق الإطار القانوني للتوقيع فهو الذي يضفي الرسمية وقيم الحجة في مواجهة الغير وذلك من خلال التأكيد على هوية الموقع، الوسيط، وسلامة البيانات المدرجة ومن ثم ضمان وتأكيد مصداقية الوثيقة وهو ما يجعلها تتمتع بنفس القوة والحجية التي يتمتع بها المحرر الورقي .

من ذلك نجد ان التوثيق الإلكتروني يفوق في اهميته التوقيع الإلكتروني لأنه يعد عملية شاملة وكاملة يضفي على التوقيع الإلكتروني الصفة القانونية، اذ انه يلم بكل جوانب المحرر من التحقق من الهوية الموقع الى دراسة كافة بياناته الشخصية مرورا بتحديد الوقت والزمن عبر خاصية الطابع الزمنية، وذلك تقاديا للإنكار ووصولاً الى التوقيع الإلكتروني الذي يعد جزء من عملية التوقيع الإلكتروني¹

الفرع الثالث: الرقابة الرقمية على الصفقات العمومية:

إن اعتماد المعاملات الإلكترونية وبسط الممارسات الرقمية داخل مختلف الحكومات والإدارات أثر بشكل كبير على طريقة عملها ذلك أن التحول نحو الإدارة الإلكترونية غير من نمط سير المعاملات التي باتت يوماً عن يوم تتخلى عن الوسائط المادية وتعويضها بآليات إلكترونية جديدة تسعى من خلالها إلى استحداث بوابات ومنصات

¹ حملاوي خلود، مرجع السابق ص 43.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

توفر خدمة المعاملات الإلكترونية، والصفقات العمومية كونها تندرج ضمن العقود الإدارية التي تبرم بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي وكونها لم تكن في منأى عن التطورات الحاصلة والتي أثرت بشكل مباشر وكبير على نمط وطريقة إبرام العقود، فلقد عرفت تحولا ملموسا هي الأخرى خاصة وأنها أصبحت تتم تحت ما يسمى بالمعاملة الإلكترونية من خلال بوابات إلكترونية عمدت الدولة على إنشائها قصد تسهيل العمليات على اختلاف أنواعها .

وهو ما ثم الإشارة إليه من طرف المشرع الجزائري في المرسوم التشريعي 236/10 حيث تناول المشرع في هذا المرسوم التعاقد عبر البوابة الإلكترونية والمتعلقة بالصفقات العمومية حيث أصبحت الصفقات تبرم وفق ما يسمى بالصفقة العمومية الإلكترونية والتي لا تختلف عن الصفقة العمومية الكلاسيكية لا من حيث الأركان ولا من حيث الآثار إذ يقع الإختلاف فقط في طريقة ونمط الإبرام الذي أصبح يتم عبر البوابة الإلكترونية التي رصدت لها الدولة وأولتها الكثير من الاهتمام لما تلعبه من دور فعال في الرفع من الاقتصاد الوطني.¹

تجدر الإشارة إلى أن البوابة الإلكترونية لم يتناولها المشرع الجزائري بالتعريف في المرسوم 247/15 بل اكتفى بالإشارة لها في الفصل السادس "الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية".²

¹ نسيمه عطار، إلهام قارة تركي البوابة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية وأثرها في ترقية الإدارة الرقمية أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع ص 04.

² بوعكازي بلقاسم سفيان مسيلي فتحة البوابة الإلكترونية في ظل قانون الصفقات العمومية الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون إداري جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق 2022 ص 31.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

ولقد عرفها محمد ماركان البشير على "أنها قاعدة بيانات تسهل الوصول إلى المعلومات وتقديم الخدمات المتعلقة بالقطاع وتسمح بجمع كافة المعلومات الخاصة بالمصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين"¹

توفر خدمة البوابة الإلكترونية لمستخدميها العديد من الوظائف، فزيادة على كونها قاعدة بيانات ضخمة فهي توفر عبر شبكاتها النشر الإلكتروني والذي قد يتخذ شكل معطيات، رسومات، نصوص والذي يتمكن من خلاله المتعامل الاقتصادي والمصلحة المتعاقدة من فتح حساب إلكتروني لأجل عقد الصفقات العمومية، إلى جانب توفير خدمة البحث والتي تعتبر من بين الوظائف التي توفرها البوابة الإلكترونية والتي من خلالها يمكن الوصول والحصول على مختلف البيانات والمعلومات التي تخص العمليات الإلكترونية.²

تجدر الإشارة إلى أن إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية والتي أصبحت تتم عبر البوابة الإلكترونية باعتبارها نموذج يعكس مدى تطور نمط الإدارة لم يكن ليعفيها من الرقابة والتي اتخذت هي الأخرى شكلا ونمطا جديدا.

وتظل الرقابة الأداة الأساسية والفعالة لتحسين وضمان السير الحسن للصفقات العمومية.

وتعرف على أنها "متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز الفعلي له ومقارنته بما هو مخطط باستخدام معايير رقابية، بحيث تحدد الإنجازات الإيجابية التي يجب تدعيمها والانحرافات السلبية التي يجب معالجتها مستقبلا، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة

¹بوعكازي بلقاسم سفيان مسيلي فتيحة، مرجع سابق ص 32

²المرجع نفسه ص 33، 36.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

وتفادي مواجهة المفاجآت"¹. هذا عن تعريف الرقابة في شكلها الكلاسيكي أما الرقابة الرقمية الإلكترونية

فهي "تلك الرقابة المستمرة المتجددة التي تكشف عن الانحراف بشكل أني من خلال تدفق المعلومات والإتصال بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين وهذا ما يزيد من القدرة على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة والأنشطة وسير القرارات وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات"².

ولعل أهم ما يميز الرقابة الرقمية عن الرقابة التقليدية أنها تقوم أولاً على اعتماد الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تحول دون الانحرافات والخروقات الإدارية، ذلك أن أهم ما يميز الرقابة الرقمية هو قدرتها على اكتشاف الأخطاء بمجرد وقوعها نظراً لترابط العمل بين عدة مكاتب، فمكتب المدير لا يعمل بصفة مستقلة وإنما هو دائم الاتصال بالمكاتب الإدارية الأخرى والتي اسند لها انجاز ومتابعة نفس المهمة الأمر الذي يسهل من عملية التنفيذ الفوري للمعاملات.³

على عكس الرقابة التقليدية والتي لم تكن لتمارس إلا بعد إنجاز المعاملات ومرور مدة زمنية عليها مما يجعل مختلف الأعمال التي تتم وفق هذا النمط عرضة للعديد من المشاكل كالبيروقراطية الإدارية ومختلف أشكال الفساد.

من ذلك نجد أن الدولة لاتزال تسعى في كل مناسبة إلى رصد المصدقية والشفافية في العمل من أجل تحقيق الكفاءة والإنتاجية التي تدخل ضمن التحديات الكبرى لها، وتجدر الإشارة إلى أن رقمنة الصفقات العمومية والبوابة الإلكترونية لم تكونا وليدنا

¹ د خلاف وردة دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري ،جامعة محمد لمين دباغين سطيف الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المجلد 06 العدد 03 2021 تاريخ النشر 2022-01-28 ص 57-76

² د / ماجدة عبد الشافي محمد، الرقمنة كألية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري، جامعة بنها، كلية الحقوق، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ص 1324.

³ المرجع نفسه ص 1325.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

القانون الجديد 12/13 والصادر بتاريخ 05 غشت 2023، ذلك أنه قد سبق وأن تمت الإشارة إليهما في المراسيم الرئاسية السابقة كمرسوم 247/15 ومرسوم 236/10، نتيجة ظهور العديد من المستجدات لعل أبرزها وأهمها تطور الإدارة وتحولها نحو الإدارة الإلكترونية.

حيث تم تناول مفهوم رقمنة الصفقات العمومية لأول مرة من خلال المرسوم الرئاسي 236_10 أين حاول المشرع ربط الصفقات العمومية بالتقنيات الحديثة ودمجها ضمن القطاعات المراد رقمنتها حيث نص صراحة على العديد من النقاط المتعلقة برقمنة الصفقات لعل أبرزها جوازية النشر الإلكتروني للصفقات وإمكانية الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية.¹

يعاب على هذا المرسوم أنه لم ينجح في إرساء التطبيق الفعلي لنصوص القوانين، فرقمنة الصفقات لم يكن على نحو كبير من الاهتمام والجدية لعدة أسباب أهمها الضعف الكبير الذي تشهده البنية التحتية التكنولوجية إلى جانب ضعف الكفاءة المتخصصة والمتمرسنة في المجال المعلوماتي إلى جانب أيضا عدم إلمام الفئة الشعبية وتخوفهم من كل ما هو رقمي وحديث نظرا للفجوة الإدارية التي خلقتها البيروقراطية الإدارية. والأهم من كل ذلك التأخر في صدور النصوص التنظيمية التي سبق وأن تم النص عليها في المراسيم الرئاسية وكمثال على ذلك نص المرسوم الرئاسي 236/10 من خلال المادة 173 على ما يسمى باستحداث بوابة إلكترونية

¹ بن جلول محمد طالب، زعزوعة فاطمة، رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 12_23 مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المجلد 07 العدد 01 تاريخ النشر 2023 ص

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

للسفقات العمومية، إلا أن القانون الذي ينظم هذه المادة لم يرى النور إلا بحلول 2013 أي بعد ثلاث سنوات علاوة على أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا بحلول 2014.¹

المطلب الثاني: تحديات تفعيل الرقمنة في الحد من الفساد الإداري

يعد تفعيل النظام الرقمي داخل المؤسسات والحكومات أداة واعدة في مكافحة الفساد والتصدي لكل أشكاله، إلا أن نجاح هذه الألية يبقى مرهون بنجاح استراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية، ولقد سعت مختلف الدول والحكومات التي تبنت نظام التحول نحو النظام الرقمي إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تصب كلها في ضرورة التسريع من وتيرة تفعيل الرقمنة والعمل على إعادة هيكلة المرافق العامة، ومن ثم تحقيق عصرنة الإدارة وتحديثها بما يتماشى ويتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وهذه النقلة فقد واجهت العديد من التحديات والمعيقات والتي أثرت سلبا على تقدم وفعالية الرقمنة.²

الفرع الأول: ضعف البنية التحتية التكنولوجية

تعرف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات " الموارد التكنولوجية المشتركة التي تزود الأرضية لتطبيقات نظام المعلومات في الشركة والتي تتضمن الاستثمار في الأجهزة والبرمجيات والخدمات"³ لقد قطعت الجزائر شوطا مهما في عملية الانتقال إلى النظام الرقمي وهو ما نلمسه من خلال جهودها الكبيرة والتزاماتها الصارمة الرامية إلى تعزيز الرقمنة وتطوير البنية التحتية الرقمية، فهي تعمل جاهدا على توسيع الخدمات

¹ بن جلول محمد طالب، مرجع السابق ص 66.

² خنقاوي ريمة، ميهوبي إكرام، الرقمنة وتكريس الشفافية في الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر شعبة حقوق تخصص قانون عام إقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2023، ص 03.

³ لالوش غنية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي جامعة الجزائر3مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، ص 53 .

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

الإلكترونية وترسيخ قواعد التحول الرقمي، وذلك بالالتزام والحرص على بناء قاعدة تحتية قوية ومستمرة، خاصة وأنها تعد من أهم محددات قوة الإدارة الإلكترونية أو ضعفها،¹ وهنا نتوقف لنستعرض أهم المعوقات التي أدت إلى ضعف البنية التحتية:

- البيروقراطية الإدارية.

- التغطية الضعيفة والغير متوازنة لشبكة الاتصال.

- عدم التحكم في شبكة الأنترنت.

- قلة تجهيز المؤسسات بالأجهزة الإلكترونية وعدم مواكبتها للتقنيات الحديثة .

- ضعف شبكة الاتصال داخل المؤسسات إلى جانب تقادم الأجهزة المستعملة.

- عدم القدرة على تغطية التكاليف الباهضة².

ولقد أوضح الخبير في مجال الإتصال الإلكتروني "يزيد أقدال" أنه بعد ثلاث سنوات من إنشاء وزارة الرقمنة غير أن النتائج تبقى دون مستوى التطلعات، مشيراً أن الوزارة تتحدث عن وجود 400 منصة، غير أن المواطن ليس على علم بالتحويلات الرقمية، ويعود السبب من وجهة نظره إلى قلة التواصل والتعبئة حول التحويلات الرقمية، فالتشديد على ضرورة تحسيس المواطن وتحفيزه من أجل استخدام المنصات الرقمية كمنصتي الدفع الإلكتروني واستخراج وثائق الحالة المدنية، فما يتم إنجازه لا يتم استغلاله وتتمينه بالشكل المناسب".³

¹ جلال بياوي البديل ABC ثورة الرقمنة عصرنة الإدارة وتحرير الجزائريين من البيروقراطية.

² عامر إيمان، عتيق شيخ الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر- دراسة حالة. جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة الجزائر. المجلة الجزائرية للمالية العامة المجلد 15 العدد 01، 2025، ص452-453.

² د أقران سهام، بوقصة سليمة أستاذة محاضرة قسم أ متطلبات ومعوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات التعليم العالي، الإدارات المحلية، البنوك، المستشفيات في الجزائر، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة، أبحاث الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، ص13.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

الفرع الثاني: نقص الكفاءات والخبرات الرقمية

تعرف الكفاءة الرقمية بكونها "نوع من الكفاءات المتعددة الأبعاد والمتعلقة بقدره العاملين على حشد المهارات والقدرات التي تمكنهم من البحث عن المعلومات وتحصيلها ومن ثم معالجتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويلها إلى معرفة"¹

إن تفعيل الرقمنة وتعزيزها داخل الإدارات يحتاج إلى العديد من المتطلبات سواء المادية أو البشرية ، وتدخّل الكفاءة البشرية ضمن أهم متطلبات نجاح عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية وفي نفس الوقت أحد أهم المعوقات التي تحول دون نجاحها، ويعود نقص الكفاءات والخبرات الرقمية إلى العديد من الأسباب لعل أهمها:

- عدم القدرة على مواكبة جملة التغيرات التكنولوجية وإدراك أحدث التقنيات
- ضعف الإدارة العليا للرقمنة خاصة في الشق المتعلق بعملية التخطيط والتنسيق للبرامج الرقمية.
- سيطرة النظام الكلاسيكي التقليدي على الإدارة بالرغم من سياسة التحول نحو النظام الرقمي

- النقص الفادح في التقنيين المؤهلين والمتخصصين في مجال التكنولوجيا الحديثة.
- مقاومة ومعارضة العديد من الموظفين خاصة منهم القدامى

الفرع الثالث: السياسات التمويلية والتحديات التشريعية والتنفيذية

مما لا شك فيه أن التحول الرقمي أضحى جزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والجزائر كونها إحدى الدول التي تسعى لتعزيز الرقمنة داخل مؤسساتها

¹ عبد الحميد عبد المومن ،محمد حدو، مدى تأثير الكفاءات الرقمية على الأداء الوظيفي في المؤسسة التعليمية مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية مخبر البحث الصناعات التقليدية جامعة الجزائر 3 المجلد 13 العدد 01، 2024، ص 17.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

وإداراتها ،فقد باشرت وأطلقت العديد من المشاريع والمبادرات والتي واجهت للأسف تحديات متنوعة منها التمويلية التشريعية والبشرية وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها لدفع عجلة التنمية.

ولقد شهدت سنة 2023 حركة ووثيرة غير اعتيادية في مجال الرقمنة وفي هذا الشأن أوضحت الوزيرة بن مولد "إن الهدف الرئيسي من الرقمنة هو تحقيق نموذج جديد لإدارة الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية والاقتصادية، من التسيير الورقي الى الحوكمة الرقمية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة لتعزيز مبادئ الشفافية وتسهيل العلاقات بين الإدارة والمواطن وتبسيط الإجراءات".¹

وتفيد مؤشرات الرقمنة بحسب الاحصائيات بأن الرقمنة قد عرفت تقدما كبيرا في العديد من الوزارات والقطاعات كقطاع المالية والتربية والبحث العلمي وكذا التكوين المهني والصحة والسكن ،إذ تشير آخر المستجدات أن :

- البوابة الحكومية للمرافق العمومية قد عرفت تطورا ملحوظا في خدماتها "باتت تضم 352 خدمة الكترونية" توفر هذه الخدمة انجاز مختلف المعاملات الإدارية.
- ثم إطلاق البوابة الحكومية "بوابتك" والتي تضم 352 رابط تكون في مجملها موصولة بالمرافق العمومية المرقمنة.
- في قطاع العدالة كان هذا القطاع وباعتباره من بين القطاعات الحيوية والهامة في الدولة محل اهتمام الوزارة حيث تم قيد نحو 25 تطبيق تعمل كلها على تسهيل الإجراءات داخل مؤسسات العدالة.

¹جلال بياوي البديل ABC ثورة الرقمنة عصرنه الإدارة وتحرير الجزائريين من البيروقراطية.

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

- أملاك الدولة هي الأخرى كانت من ضمن التوصيات والأولويات حيث ناشدت الوزارة على ضرورة رقمنة مختلف عمليات أملاك الدولة أين تم تسليم نحو 352 ألف وثيقة عبر منصة العقار.¹
- رقمنة قطاع التربية والبحث العلمي لقد عرفت الجامعات الجزائرية في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في خدماتها والتي أصبحت تسير وفق النظام والإدارة الإلكترونية، ومن بين الخدمات المتاحة نجد :
 - التسجيلات الجامعية.
 - منصة PROGRES.²

¹إيمان كيموش، بعد انتهاء مهلة رئيس الجمهورية ببيان السياسة العامة يكشف ، الشروق تاريخ النشر 2023.
²بشير بركان ، الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الإنجازات الحالية والتحديات المستقبلية مخبر المالية ،البنوك، وإدارة الأعمال ، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد08 العدد 01 ص224-223 .

الفصل الثاني الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الفساد الاداري وآلية الرقمنة في ظل التشريع الجزائري، حيث تناولنا في الدراسة كل من مفهوم الفساد الاداري، أسبابه، أشكاله على ضوء التشريع الجزائري إلى جانب الاطار القانوني الذي يحكم الفساد الاداري كما أشرنا إلى دور الرقمنة في الحد منه وذلك استنادا إلى النصوص القانونية التي الرقمنة في الجزائر كونها أنجع وأهم وسيلة للشفافية وذلك عبر تكريس وتبني العديد من الآليات التي من شأنها الحد من هذه الأمراض الادارية نذكر منها الحوكمة الالكترونية، التوثيق والتوقيع الالكتروني إلى جانب تعزيز الرقابة الرقمية على الصفقات العمومية، كما تناولنا أيضا أهم تحديات تفعيل الرقمنة والتي يقابلها المعوقات التي حالة دون تحقيق الفعالية والكفاءة المرجوة.

الخاتمة العامة

خاتمة

إن مكافحة الفساد المنهوب تمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الدول الحديثة، لا سيما في ظل العولمة والرقمنة وتداخل العلاقات الدولية التي تزيد من تعقيد الجرائم الفساد، وقد أظهر البحث أهمية بناء إطار مفاهيمي وقانوني متين يستند إلى تعريف دقيق للفساد، ومظاهره المتعددة تتراوح بين الفساد الإداري والسياسي.

وعليه يتبين لنا أن الرقمنة تعتبر أداة واعدة وفعالة في مجابهة الفساد الإداري، وأن التحول نحو النظام الرقمي والعمل على تحديث الإدارة العمومية من خلال تجنيد مختلف الوسائل المادية والبشرية كان له انعكاس إيجابي وهام على السير الحسن للمرفق العام.

ذلك أن الانتقال إلى العمل وفق الآليات الحديثة ودمج الرقمنة داخل مختلف الحكومات والإدارات وجعلها وسيلة أساسية ورئيسية في إنجاز أعمالها، ساهم كثيرا في التخلص من الفساد الإداري الذي أرهق كاهل المواطن، فتعزيز شفافية العمل ونزاهة المعاملات يعد من أكبر المطالب التي سعت الرقمنة لتحقيقها وذلك من خلال العمل على تكريس المساواة في الخدمة بين كافة الجمهور ومن خلال العمل أيضا على تبسيط الإجراءات وتخليصها من البيروقراطية الإدارية، كل ذلك في سبيل تحسين نوعية الخدمة المقدمة والتي تسعى مختلف الإدارات العمومية لتحقيقها من خلال بناء بنية قاعدية تحتية تكنولوجية والعمل على الرفع من كفاءة الكوادر البشرية للحصول على موظف معلوماتي إلى جانب ضرورة العمل على سن القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تواكب التطورات التكنولوجية لتفادي الفجوات القانونية من جهة وضمان الحقوق وكفالة الواجبات من جهة أخرى.

النتائج:

1. تعدد وتنوع الآليات القانونية يعكس اهتمام التشريع الجزائري بمكافحة الفساد

والجرائم المالية.

2. قصور في الإطار القانوني والتنسيق المؤسسي يمثلان عائقاً كبيراً أمام تحقيق

نتائج ملموسة، حيث توجد ثغرات قانونية وضعف في التعاون بين الهيئات

الإدارية، وهذا ما أدى إلى كثرة الفساد الإداري.

بالرغم من هذه التحديات، تبقى الجزائر تسعى إلى تعزيز التعاون الإداري ما بين

الإدارات وتطوير آلياتها القانونية والمؤسسية المتمثلة في الرقمنة للحد الفساد الإداري

بكفاءة أكبر.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم والسنة النبوية

1. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 205.
2. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 188.
3. القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 90.
4. القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 33.
5. رواه البخاري، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود، الحديث رقم 6788.

ثانياً: القوانين والتشريعات الجزائرية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، بتاريخ 8 مارس 2006.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-08 المؤرخ في 08 يونيو 2021، المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد، الجريدة الرسمية، العدد 32.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 46، سنة 2018.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09-04 المتعلق بالأمن المعلوماتي، الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2009.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 03-11 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 52، سنة 2003.

7. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد

82.

ثالثاً: كتب وأطروحات

1. صالح، م. الفساد الإداري وآثاره على التنمية. الجزائر: دار النشر الجامعي 2015
2. جبوري، أ. الفساد الإداري في الجزائر: الأسباب، الانعكاسات والحلول مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 9، 2011
3. نوري، أ. فاعلية آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2022
4. حماس، ع. جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان. 2006.
5. تياب، ن، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2013.
6. علة، ك. جرائم الفساد في مجال الصفقات العمومية أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2013.
7. حاحة، ع. الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة. 2013
8. السن، ع. ع. متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية في آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة.
9. محمود، م. ن. الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق المؤتمر العلمي حول النزاهة، العراق، 2008
10. السكاره، ب. خ. أخلاقيات العمل. الأردن: دار المسيرة، 2009.

رابعاً: المجلات الأكاديمية

1. بن زيطة، ع. ف. "دور الرقابة الشرعية في تعزيز النزاهة الإدارية". مجلة الدراسات القانونية والإدارية، (2023)
2. مجلة القانون المعاصر، العدد 15، 2006.
3. نسيغة، ف "النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها" مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، جامعة محمد خيضر - بسكرة، (2009)
4. مستاري، ع، قروف، م "جريمة الرشوة السلبية للموظف العام في ظل قانون 06-01". مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5.
5. خالف، ع. "الخدمة الجنائية للوقاية الإدارية من مخاطر الفساد" مجلة الفكر البرلماني، العدد 13، 2006.
6. نوري، أ. (تاريخ غير مذكور). "فاعلية آليات مكافحة الفساد في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية.
7. رميصاء لكحل، قريدة شيماء.. "دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية - دراسة حالة بريد الجزائر ورقلة"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. (2023)

خامساً: الملتقيات والمؤتمرات

1. أبحاث الملتقى الدولي العلمي السابع الفساد الإداري والمالي... المشكلة وسبل العلاج، جامعة 20 أوت 1955 - بسكرة، 15-16 ماي، الجزائر: الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي، 2012.
2. نقماري، س. "الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي"، مداخلة مقدمة في ملتقى جامعة البليدة 6-7 ماي. 2012

سادساً: الرقمنة ومكافحة الفساد

1. وزارة الرقمنة والإحصائيات التقرير السنوي حول التحول الرقمي في الجزائر. 2023
2. وزارة الرقمنة والإحصائيات المخطط الوطني للرقمنة في الجزائر. الجزائر 2022،

3. بن عيسى، أ. "الرقمنة كأداة للشفافية ومكافحة الفساد الإداري في الجزائر" مجلة القانون والمجتمع، العدد 9 (2021)

4. بورغداد، ف. دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة المحلية . جامعة محمد بوضياف - مسيلة (2021)

5. لكحل، ر.، و قريدة، ش. دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية جامعة قاصدي مرياح - ورقلة. (2023).

6. منزر، س.، و بولقواس، ز. (2020). "الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الإلكترونية". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

سابعاً: مراجع أجنبية

1. Sam Vaknin. Crime and Corruption, United Press International, Skopje, Macedonia, 2003, p.18.

2. Kenza Yasar. "What is Digitization", last updated in December 2023.

الفهرس

الفهرس

المخلص

الإهداء

شكر و تقدير

أ.....	مقدمة عامة
5.....	الفصل الأول الإطار المفاهيمي لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري
6.....	تمهيد
8.....	المبحث الأول: الفساد الاداري و مظاهره في الجزائر
8.....	المطلب الأول: مفهوم الفساد الاداري:
8.....	الفرع الاول: التعريف الفقهي للفساد الاداري.....
9.....	الفرع الثاني: التعريف التشريعي للفساد الاداري.....
10.....	الفرع الثالث : التعريف القانوني الفقهي للفساد الاداري:
12.....	المطلب الثاني: مظاهر الفساد الاداري في الجزائر
12.....	الفرع الاول: الرشوة و المحسوبية.....
14.....	الفرع الثاني: سوء إستعمال السلطة
15.....	الفرع الثالث: التلاعب في الصفقات العمومية (المرسوم الرئاسي 15-247):.....
21.....	المبحث الثاني: ماهية الرقمنة ودورها في اصلاح الادارة العمومية:
21.....	المطلب الأول: مفهوم الرقمنة
21.....	الفرع الأول: تعريف الرقمنة
23.....	الفرع الثاني: مراحل تطور الرقمنة:
25.....	الفرع الثالث : الرقمنة كألية لتحديث الإدارة العمومية
26.....	المطلب الثاني: أهمية الرقمنة في تحسين الأداء الإداري
27.....	الفرع الأول: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية:
30.....	الفرع الثاني: الحد من البيروقراطية الإدارية

34	الفرع الثالث: تحسين كفاءة الخدمة العمومية:
36	خلاصة الدراسة:
37	الفصل الثاني_الاطار القانوني لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في التشريع الجزائري
38	تمهيد:
39	المبحث الأول: الفساد الاداري وآلية الرقمنة في ظل التشريع الجزائري:
39	المطلب الاول: الفساد الاداري في ظل التشريع الجزائري:
39	الفرع الاول: مفهوم الفساد الاداري وأسبابه و اشكاله في التشريع الجزائري:
46	الفرع الثاني : الإطار القانوني لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر
47	الفرع الثالث: تحديات مكافحة الفساد الاداري في الجزائر:
49	المطلب الثاني: الرقمنة في ظل التشريع الجزائري
50	الفرع الأول : الإطار القانوني المنظم للرقمنة في التشريع الجزائر
51	الفرع الثاني: الجهود المبذولة لترقية الرقمنة في الجزائر
53	الفرع الثالث: أثر الرقمنة في الحد من الفساد الإداري في الجزائر
54	المبحث الثاني: ضرورة تفعيل الرقمنة وأثرها في الحد من الفساد الإداري
54	المطلب الأول: آلية الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري
55	الفرع الأول: الحوكمة الإلكترونية
58	الفرع الثاني: التوقيع والتوثيق الإلكتروني
58	الفرع الثالث: الرقابة الرقمية على الصفقات العمومية
64	المطلب الثاني : تحديات تفعيل الرقمنة في الحد من الفساد الإداري
69	الفرع الأول: ضعف البنية التحتية التكنولوجيا
71	الفرع الثاني: نقص الكفاءات والخبرات الرقمية
71	الفرع الثالث: السياسات التمويلية والتحديات التشريعية والتنفيذية

الفهرس

74..... خلاصة الدراسة :

73.....الخاتمة.....

76..... قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات